الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

قسم: اللّغة العربية وآدابها

تخصّص: دراسات لغويّة.

مقوّمات النّصيّة في البلاغة العربيّة من خلال كتاب

"الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان"

لابن قيّم الجوزيّة (رحمه الله).

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر.

إعداد:

- عز الدّين شحيمة.
- سميرة لعوير.

إشراف:

د/ عمر بورنان.

لجنة المناقشة:

- د/ عبد الرحمان عيساوي.....رئيسا.
- د/ عمر بورنان.....مشرفا ومقررا.
- د/ رشيد عزي.....مناقشا.

السّنة الجامعية: 2016م/ 2017م.

مقدّمة: بسم الله الرّحمن الرّحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمد وعلى آله الطّيبين الطّاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن اقتدى بهديه إلى يوم الدّين أما بعد:

ظهرت اللّسانيات النّصية عند علماء اللّغة الغربيين، وكان ظهورها نقطةً لتّحوّل الاهتمام من نحو الجملة إلى نحو النّص، وكغيرها من المناهج اللّغويّة الأخرى فقد انبثقت هذه الأخيرة من أفكار وتصوّرات سابقة، وقد نبّه بعض علماء اللّغة في العصر الحديث إلى أنّ الموروث البلاغي العربي فيه إشارات واضحة إلى كثير من القضايا اللّغوية التي نجد لها مقابلا في علم اللّغة النّصي.

فكان الدّافع الأساس وراء اختيارنا لهذا الموضوع هو محاولة الكشف عن هذا التّشابه المعرفي بين الإنتاج اللّغوي في الفكر البلاغي العربي والطّروحات الغربية الموجودة في اللّسانيات النّصيّة، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى مزيد من الجهود المعرفية في هذا المجال خدمةً للدّرس النّصي الحديث ومحاولةً لإبراز قيمة التّراث البلاغي العربي وحفظ مكانته.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هناك دراسات سابقةً وأبحاثا في هذا المجال بعضها اتخذت من بعض معايير النّصيّة موضوعا لها منها: الانسجام في القرآن الكريم-سورة النور أنموذجا- للباحثة نوال لخلف، وبعضها الآخر حاول التّنقيب عن جذور هذه المعايير في التّراث العربي منها رسالة ماجستير للباحث عبد الخالق فرحان شاهين بعنوان: أصول المعايير النّصيّة في التّراث النّقدي والبلاغي عند العرب، وكذا ما قام به الدّكتور أشرف عبد البديع عبد الكريم في كتابه: الدّرس النّحوي النّصي في كتب إعجاز القرآن الكريم.

ومحاولة منّا لعقد صلة بين الثّقافتين العربية والغربية ارتأينا أن نصوغ لبحثنا هذا الموسوم بـ: **مقوّمات النّصيّة في البلاغة العربيّة من خلال كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزية (رحمه الله)**. الإشكالية التّالية:

* ما مفهوم النّص في البلاغة العربيّة القديمة وفي اللّسانيات النّصيّة الحديثة؟

* ما هي الأسس التي يقوم عليها النّص في علم اللّغة النّصي؟

* كيف تجلّت مقوّمات النّصيّة في كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزية؟

وللإجابة عن هذه التّساؤلات ورغبة منّا في معالجة وإثراء هذه القضايا المتعلّقة بالإشكالية التي انبنى عليها موضوعنا ضمّنا بحثنا هذا مقدّمة وتمهيدا وفصلين وخاتمة، خصّصنا التّمهيد للحديث عن الإرهاصات الأولى لنحو النّص والتّفريق بينه وبين نحو الجملة، وكذا التّفريق بين النّص والخطاب، وأما الفصول فكانت على النّحو التّالي:

• **الفصل الأوّل** وهو بعنوان: **مفهوم النّص ومعاييره**، قسّمناه إلى مبحثين تطرّقنا في المبحث الأوّل المعنون بـ:**مفهوم النّص لغة واصطلاحا** إلى مفهوم النّص عند العرب القدماء، ثمّ عند الغربيين المحدثين، ثمّ بعد ذلك عند العرب المحدثين، وكذا مفهوم النّصيّة. وتحدّثنا في المبحث الثّاني المعنون بـ: **معايير النّصيّة** عن المعايير التي تقوم عليها النّصيّة عند علماء اللّغة النّصانيين.

• **الفصل الثّاني** عنونّاه بـ: **دراسة تطبيقية لمعايير النّصيّة في كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزية**. وتمحور الحديث فيه عن معايير النّصيّة في كتاب الفوائد

المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان. ثمّ أوردنا بعد ذلك خاتمة تضمّنت خلاصة البحث وأهم نتائجه.

ورغبة منّا في تحقيق نتائج يمكن من خلالها الوصول إلى الهدف المرجو من البحث اتّبعنا المنهج الوصفي التّحليلي الذي فرضته طبيعة البحث بحكم أنّنا وصفنا الظّاهرة النّصيّة كما هي في العصر الحديث، وحلّلنا بعض القضايا البلاغية الواردة في كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، وحاولنا عقد موازنة بينهما.

واعتمدنا في ذلك على جملة من المصادر والمراجع أهمّها: النّص والخطاب والإجراء لروبرت دي بوجراند ترجمة تمّام حسّان، ومدخل إلى علم لغة النّص لروبرت دي بوجراند ودريسلر ترجمة إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، وكتاب لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب لمحمد خطابي.

أمّا عن الصّعوبات التي واجهتنا فليس هناك ما يستحق الذّكر إلاّ ما تعلّق منها بمكتسباتنا الذّاتية المحدودة والتي كانت سببا في مواجهتنا لبعض العراقيل أثناء التّحليل.

وفي ختام هذا البحث نتقدّم إلى الأستاذ المشرف **عمر بورنان** بجزيل الشّكر والامتنان على ما قدّمه من جهد في قراءة هذا البحث وتقويمه وتعديله إلى أن استوفى صورته النّهائية.

تمهيد:

يعرّف علم اللّغة النّصي في الدّراسات اللّغوية الحديثة بأنّه: « فرع من فروع علم اللّغة أو اللّسانيات الحديثة الذي يهتم بدراسة النّص من كونه الوحدة اللّغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها التّرابط أو التّماسك ووسائله وأنواعه، والإحالة أو المرجعية "Reference" وأنواعها والسّياق النّصي "Text Context" ودور المشاركين في النّص (المرسل والمستقبل). وهذه الدّراسة تتضمّن النّص المنطوق والمكتوب على حدّ سواء»[1] وبالعودة إلى البدايات الأولى لهذا الفرع اللّغوي نجد أنّه ينبثق من الاتّجاه البنوي الذي كانت أقصى غايته دراسة الجملة باعتبارها أكبر وحدة مستقلّة لينتقل الاهتمام بعدها إلى النّص، حيث شهدت الدّراسات اللّسانية انتقالا من نحو الجملة إلى نحو النّص الذي يظهر دوره في «تحليل الخواص التي تؤدّي إلى التّماسك النّصي وتعطي عرضا لمكوّناته التّنظيمية النّصيّة»[2]، وبالنّظر إلى الخواص التي تتميّز بها كل من الجملة والنّص نجد أنّهما يشتركان في بعض الخواص ويختلفان في بعضها الآخر، فممّا يشتركان فيه نجد معياري الاتّساق والانسجام، وقد ميّز دي بوجراند بين النّص والجملة مبيّنا الفروق الجوهرية بينهما، ومن أهمّ هذه الفروق نجد:

1. أنّ النّص نظام فعّال على حين نجد الجملة عناصر من نظام افتراضي.

1- نادية رمضان النّجار، علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق (الخطابة أنموذجا)، مجلة علوم اللّغة، القاهرة (مصر)، مجلد 09، ع 02، 2006م، ص292.

2- أحمد عفيفي، نحو النّص . اتجاه جديد في الدرس النّحوي .، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة(مصر)، ط1، 2001م، ص95.

2. تتحدّد الجملة بمعيار أحادي(علم القواعد) من نظام معرفي وحيد(علم اللّغة) في حين تتحدّد نصّية النّص بمعايير عدّة من مختلف الأنظمة المعرفيّة.

3. يتأثّر النّص بعوامل خارج لغويّة في حين يضعف تأثّر الجملة بذلك.

4. يعدّ النّص حدثا هدفه توصيل مضامين في حين لا يُعنى في الجملة إلا بالعلاقات القواعدية ومن ثمّ فهي لا تمثّل حدثا[1].

إنّ نحو الجملة هو دراسة تمهيديّة لنحو النّص، الذي تعود الإرهاصات الأولى لظهوره إلى سنة 1952م على يد هاريس في كتابه "تحليل الخطاب"، الذي اهتمّ فيه بتوزيع العناصر اللّغوية في النّصوص كما اهتم بالرّبط بين النّص وسيّاقه الاجتماعي، ثمّ تطوّرت الدّراسات النّصيّة في السّبعينات وتبلورت النظريّة مع" فان دايك"، وما لبثت أن أصبحت حقيقة راسخة مع الأمريكي روبرت دي بوجراند[2]، ومع ظهور مصطلح "الخطاب" ظهرت محاولات للتّفريق بينه وبين مصطلح "نص" بسبب وجود تداخل مفهومي بين المصطلحين، فالخطاب «وعلى رأي بيار شارودو هو ما تكوَّن من ملفوظ ومقام تخاطبي... كل ملفوظ يندرج تحت نظام اللّغة وقوانينها فهو نص وإذا ما خرج ليندرج تحت السّياقات الاجتماعية سمّي خطابا»[3]، وهو ما أدّى إلى تباين آراء النّقاد والدّارسين حول العلاقة بين هذين المصطلحين فنجد من:

1- ينظر: روبرت دي بوجراند ودريسلر، مدخل إلى علم لغة النّص، تر.إلهام أبو غزالة وخليل حمد، دار الكاتب ط1، 1992م.

2- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النّص- اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي-.

3- بن الدين بخولة، الإسهامات النّصيّة في التراث العربي، أطروحة دكتوراه، إشراف. محمد ملياني، جامعة وهران1 (أحمد بن بلة)، 2015م-2016م.

1/ يقوم على استخدامهما بمعنى مختلف.

2/ يقوم على استخدامهما بمعنى واحد ما فتئ أصحاب هذا الموقف يطلقون عليه تارة مصطلح الخطاب ومرّة مصطلح النّص.

وبما أنّ موضوع بحثنا هو مقوّمات النّصيّة، فإننا نميل إلى الرّأي الذي يجعل من النّص مرادفا للخطاب، لأنّ هناك ما يبرّر هذا الميول وهو أنّ نصّية النّص لا يمكن أن تتحقّق إلا بجملة من المعايير التي حدّدها علماء اللّغة النّصانيّين، وهذه المعايير منها ما هو لغوي ومنها ما هو خارج لغوي كالمقام والمقصديّة والمقبوليّة، وهذه المعايير لا تظهر إلاّ بالنّظر إلى النّص من منظور تواصلي تخاطبي، وبذلك فهي تُسهم في تحقيق نصّية النّص كما تسهم في إنجاح العملية التّخاطبيّة التي يُشترط فيها وجود منتج ورسالة ومتلقي وسياق، وهو ما ذهب إليه دي بوجراند عندما ربط بين النّص والسّياق ودوره حيث يقول أنّه «ينبغي للنّص أنّ يتّصل بموقف يكون فيه Situation of occurrence تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات Strategies والتّوقعات Expectations والمعارف Knowldege، وهذه البيئة الشّاسعة تسمى سيّاق الموقفContext»[1]، فالنّص باعتباره حدثا تواصليا يستجيب لمعايير تؤهّله لأن يكون خطابا والتّفريق بين هذين المصطلحين يبقى شكليا وليس قطعيا، و«يمكن استخدام كل من الخطاب والنّص بشكل أوسع ليشملا كل الوحدات اللّغوية التي تؤدّي وظيفة اتّصالية محدّدة، سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة»[2]. ولمعرفة إذا ما كان الاهتمام بالنّص وبالمعايير التي يقوم عليها جديدا بالنّسبة للدّراسات اللّغوية الحديثة، أم أنّ للفكر العربي الأسبقيّة في ذلك- من خلال ثرائه بدراسات نصيّة ارتبطت في أغلبها بالقرآن الكريم- فقد حاولنا توضيح ذلك من خلال بحثنا الموسوم بـ: **مقوّمات النّصيّة في البلاغة العربيّة من خلال كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزية.**

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر. تمّام حسّان، ص 91.

2- ابراهيم الفقي، علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، ص 06.

الفصل الأوّل: مفهوم النّص ومعاييره.

المبحث الأوّل: مفهوم النّص لغة واصطلاحا.

1/ مفهوم النّص عند العرب القدامى.

2/ مفهوم النّص عند الغربيين المحدثين.

3/ مفهوم النّص عند العرب المحدثين.

4/ مفهوم النّصّية.

المبحث الثّاني: معايير النّصيّة.

I. الاتّساق .Cohesion

1.1/ الاتّساق النّحوي

1.1.1/ الإحالة .Reference

2.1.1/ الاستبدال .Substitution

3.1.1/ الحذف .Ellipsis

4.1.1/ الرّبط .Junction

2.1/ الاتّساق المعجمي.

1.2.1/ التّكرار .Recurrence

2.2.1/ التّضام .Collocation

II. الانسجام .Coherence

III. القصديّة .Intentionality

IV. المقبوليّة .Acceptability

V. الإعلاميّة .Informativity

VI. المقاميّة .Situationality

VII. التّناص .Intertextuality

1/ مفهوم النّص عند العرب القدامى:

أ/ لغة: يعرّف الزّمخشري (467هـ-538هـ) في معجمه أساس البلاغة النّص بقوله: «نُصّ الحديث إلى صاحبه، قال: ونُصّ الحديث إلى أهله فإنّ الوثيقة في نصّه. (...) ونصصت الرجل إذا أحفيته في المسألة ورفعته إلى حدّ ما عنده من العلم حتى استخرجته. وبلغ الشّيء نصَّه أي منتهاه »[1].

ويعرّفه ابن منظور (630هـ - 711هـ) في لسانه:« النّصُ: رفعك الشّيء. نصّ الحديث إلى فلان أي رفعه، وكذلك نصصتُه إليه، ونصّت الظبية جيدها: رفعته(...) نصصت الشّيء رفعته، ومنه منصّة العروس، وأصل النّص أقصى الشّيء وغايته(...) نصّ الرّجل نصّا إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده. ونصُّ كلّ شيء: منتهاه»[2]. فمفهوم النّص عند ابن منظور لا يختلف عمّا جاء به الزّمخشري فكلاهما يذهب إلى أنّ النّص يدل على الرّفع والظّهور وبلوغ المنتهى.

ب/ اصطلاحا:

تشير بعض الدّراسات اللّغوية الحديثة إلى أنّ النّص ليس له مفهوم اصطلاحي محدّد في التّراث العربي، وإنّما هناك إشارات لدى بعض البلاغيين تقترب إلى حدّ ما من مفهومه في الدّراسات النّصيّة الحديثة، وهذه الإشارات في معظمها مرتبطة بعلوم القرآن، ولعلّ الإمام

1- الزّمخشري محمود بن عمر، أساس البلاغة، تع. محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م (مادة نصص).

2- ابن منظور، لسان العرب، ج14، دار إحياء التّراث العربي مؤسسة التّاريخ العربي، بيروت، ط3، 1999م (مادة نصص).

الشّافعي(150هـ - 204هـ) من أوائل الذين أشاروا إلى مفهوم النّص اصطلاحا عندما تكلّم على أوجه البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله تعالى، حيث قال في أحد هذه الفرائض إنّ النّص هو «ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يُحتج مع التّنزيل فيه إلى غيره»[1]، وعرّف الشّيخ فخر الدّين الطّريحى المتوفى سنة (1085هـ) النّص عندما تحدّث عمّا يجوز تفسير القرآن به مؤكدا أنّ« تفسير القرآن لا يجوز إلاّ بالأثر الصّحيح والنّصّ الصّريح. قال: والنّص في اصطلاح أهل العلم هو: اللّفظ الدّال على معنى غير محتمل للنّقيض بحسب الفهم»[2]. ونجد أيضا ما ذكره الشّريف الجرجاني المتوفى سنة (816هـ) في كتابه التّعريفات حدّ النّص فقال:« النّص: ما زاد وضوحا على الظّاهر لمعنى في المتكلّم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى...»[3]. وقال أيضا: «النّص: ما لا يحتمل إلاّ معنى واحدا وقيل: ما لا يحتمل التّأويل »[4]. فممّا يبدو من التّعريفات السّابقة للنّص أنّها تنفي عنه إمكانيّة التّأويل، وهذا ما ينطبق على النّص القرآني دون غيره من النّصوص، فهي مفاهيم دينيَّة محضة لا علاقة لها بالجانب اللّغوي للنّص، ويلتقي المفهوم الاصطلاحي للنّص بمعناه اللّغوي في أنّ كليهما يدل على الوضوح وبلوغ المنتهى، إلاّ أنّه في اللّغة يقترب من الوضوح الشّكلي أكثر من الوضوح المعنوي، أمّا في اصطلاح علماء الأصول فيقصد به الوضوح في الحكم الشّرعي.

1- الشّافعي محمد بن ادريس،الرّسالة، تح. أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى اليابي الحلبي وأولاده، مصر ط1، 1938م، ص32.

2- فخر الدين الطّريحى، مجمع البحرين، ج3، قسم الدّراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، لبنان، ط1، 1419هـ (مادة نصص).

3- الشّريف الجرجاني، التّعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط2، 2003م، ص237.

4- نفسه.

كما أشار بعض البلاغيّين إلى مواصفات النّص سواء تعلّق الأمر بالنّص القرآني أو بالنّصوص الأخرى كالرّسائل، والخطب، والشّعر، فكان لأبي هلال العسكري(ت395هـ) إشارة لهذه المواصفات في حديثه عن أصناف الكلام المنظوم حيث يقول:« أجناس الكلام المنظوم ثلاثة: الرّسائل، الخطب، الشّعر، وجميعها تحتاج إلى حسن التّأليف وجودة التّركيب، ورداءة الرّصف والتّركيب شعبة من التّعمية، فإذا كان المعنى سبيّا، ورصف الكلام رديّا لم يوجد له قبول، ولم تظهر عليه طلاوة، وإذا كان المعنى وسطا، ورصف الكلام جيّدا كان أحسن موقعا، وأطيب مُستمعا، فهو بمنزلة العقد إذا جُعل كلّ خرزة منه إلى ما يليق بها كان رائعا في المرأى وإن لم يكن مرتفعا جليلا، وإن اختل نظمه فضمّت الحبّة منه إلى ما لا يليق بها اقتحمته العين وإن كان فائقا ثمينا»[1]. ربط العسكري النّص بأجناس الكلام المنظوم الذي حسُن نظمه، ورُوعيت فيه الموقعية اللّفظية، وربط كلّ ذلك بالمتلقي ووضوح المعنى لديه، مبيّنا أثر سوء التّأليف ورداءة التّركيب على ضبابية المعنى لدى المتلقي وعدم قبوله له.

ومن أوائل البلاغيين الّذين حاولوا تفسير سر إعجاز النّص القرآني «وطبيعته... بوصفه نصّا لغويا دون النّظر إلى اعتبار ديني»[2] نجد عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الذي يقول فيه: «أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل ومساق كل خبر، وصورة كلّ عظة وتنبيه، وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب، ومع كلّ حجة وبرهان، وصفة وتبيان وبهرهم أنّهم تأمّلوه سورة سورة، وعشرا عشرا، آية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانُها ولفظة

1- أبو هلال العسكري، الصّناعتين، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، ط2، 1989م، ص179.

2- نصر حامد أبو زيد، مفهوم النّص . دراسة في علوم القرآن . المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء (المغرب) ط6 2005م، ص10.

ينكر شأنها، أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق بل وجدوا اتّساقا بهر العقول وأعجز الجمهور، ونظاما والتئاما، وإتقانا وإحكاما»[1]، يتّضح من حديث الجرجاني عن النّص القرآني أنّ مفهومه يقترب من مفهومه الحديث، فالنّص عنده هو ما اتّسقت أجزاؤه بعضها مع بعض وتعالقت ألفاظه وحسن نظمه، كان لكلّ لفظة فيه قيمتها فلا يمكن للفظة أخرى أن تحلّ مكانها وتغني عن المعنى المراد منها، وإذا كان هناك من يؤيّد فكرة أنّ للنّص بمفهومه الاصطلاحي الحديث جذورا في التّراث البلاغي العربي من خلال استقراء بعض الملامح التي وردت في مؤلّفات السّابقين، فإنّ هناك من ينفي عنهم مزيّة هذا السّبق، ويحاول أن يجعل منه مفهوما حديثا محضا أخذه العرب من الحضارة الغربية، وهذا ما بثّ الشّك والغموض لدى بعض الدّارسين والمثقّفين العرب إزّاء مصطلح "نص" إن كان له أصل في التراث البلاغي العربي أم لا، «ويمثّل عبد المالك مرتاض نموذجا لحيرة مثقّفين ونقّاد عرب كثيرين إزّاء مصطلح شاع وذاع صيته في مجالات معرفيّة عديدة، لم يجدوا له صلة مقنعة بالمفهوم المعجمي العربي القديم»[2].

يرى محمد الأخضر الصّبيحي أنّ السّبب في عدم قدرة المتلقي العربي اليوم على الرّبط بين المفهوم العربي القديم للنّص وبين ما اكتساه من مفاهيم جديدة لا يعود إلى كون هذا المفهوم لم يوجد أصلا، وإنّما يعود ذلك إلى فشل الباحثين العرب في الكشف عن ملامح هذا المفهوم في

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح. أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة (مصر)، ط3، 1992م، ص39.

2- محمد الأخضر الصّبيحي، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، الدّار العربية للعلوم، (د.ط)، (د.ت) ص18.

التّراث العربي ومردّ ذلك أنّ هؤلاء الباحثين غالبا ما ينظرون إلى التّراث من خلال المقولات الغربيّة[1] وبالعودة إلى الدّراسات اللّسانية العربيّة الحديثة يمكن التّمييز بين نوعين من الدّراسة:

1. تلك التي حاولت أن تغوص في التّراث العربي بحثا عن إيجاد مفهوم اصطلاحي للنّص يمكن مقابلته بمفهومه الحديث أو اتّفاقه مع المفهوم اللّغوي لهذا المصطلح في المعاجم العربيّة القديمة.

2. أو تلك التي تأثّرت بالثّقافة الغربية وحاولت استقراء التّراث اللّغوي العربي من منظور هذه الثّقافة نافية بذلك أن يكون مردّ كلّ جديد إلى التّراث العربي.

2/ مفهوم النّص عند الغربيين المحدثين:

تباينت تعريفات النّص عند الغربيين المحدثين بتباين وجهات نظر أصحابها واختلاف تكويناتهم العلميّة، وهو ما أدى إلى عدم الاتّفاق على تعريف محدّد ومضبوط "للنّص" ولعلّ أكثر التّعريفات تداولا هي التّعريفات التي تعرّف النّص بالنّظر إلى بنيته اللّغويّة، والتّعريفات التي تركّز على وظيفته الاتّصاليّة، فنجد جوليا كريستيفا تعرّفه على أنّه «جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللّسان بواسطة الرّبط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السّابقة عليه أو المتزامنة معه فالنّص إذن إنتاجية، وهو ما يعني:

1. أنّ علاقته باللّسان الذي يتموقع داخله هي علاقة إعادة توزيع(صادمة، بنّاءة) ولذلك فهو قابل للتّناوب عبر المقولات المنطقية لا عبر المقولات اللّسانية الخالصة.

1- ينظر، محمد الأخضر الصّبيحي، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه.

2. أنّه ترحال للنّصوص وتداخل نصّي، ففي فضاء نصّ معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى»[1]. تُحدّد كريستيفا مفهوم النّص من زاويتين:

1. بالنّظر إلى وظيفته الإخباريّة الاتّصاليّة.

2. بالنّظر إلى تعالقه بنصوص أخرى سابقة عليه أو متزامنة معه.

ويعرّف جون ماري سشايفر النّص بقوله: «سلسلة لسانيّة محكيّة أو مكتوبة وتشكّل وحدة تواصليّة، ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل أو من جملة وحيدة أو من جزء من الجملة»[2]، يتّفق سشايفر وكريستيفا في تحديدهما لمفهوم النّص من خلال تركيزهما على الوظيفة الاتّصاليّة له، كما لم يميّز سشايفر بين النّص المنطوق والمكتوب مركزا على وظيفته دون تكوينه اللّغوي، إذن فالنّص «وحدة لغويّة وتواصليّة في الوقت نفسه»[3]. ونقل أحمد عفيفي عن كلاوس برينكر تعريفه للنّص بأنّه «تتابع متماسك من علامات لغويّة أو مركبات من علامات لغويّة لا تدخل تحت أيّة وحدة لغويّة أخرى أشمل، فالنّص بنية كبرى تحتوي على وحدات صغرى متماسكة ليست جملا، وإنّما أجزاء متواليّة»[4]، فالنّص حسب برينكر بنية لغويّة تتشكّل من متوالية من الوحدات الدّنيا ليست بالضرورة جملا، فقد تكون كلمة مفهومة مثلا، وهذا ما أكّده دي بوجراند من

1- جوليا كريستيفا، علم النّص، تر. فريد الزّاهي، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء(المغرب)، (د.ط)، (د.ت) ص21.

2- جون ماري سشايفر، العلاماتية وعلم النّص، تر. منذر عيّاشي، المركز الثّقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، ط1، 2004م، ص119.

3- كلاوس برينكر، التّحليل اللّغوي للنّص- مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج-، تر. سعيد حسن بحيرى مؤسّسة المختار، القاهرة(مصر)، ط2، 2010م، ص34.

4- أحمد عفيفي، نحو النّص -اتجاه جديد في الدرس النّحوي -، ص27.

أنّ النّص «قد يتألّف من عناصر ليس لها ما للجملة من الشّروط(مثلا: علامات الطرق والإعلام والبرقيات ونحوها)»[1].

يُلاحظ من التّعريفات السّابقة للنّص أنّها تختلف فيما بينها، إذ نجد بعضها يركّز على جانب واحد ويستبعد بقيّة الجوانب، وبعضها الآخر يهتم بأكثر من جانب في تحديد مفهوم النّص فمنها ما يركّز على التّكوين اللّغوي للنّص ومنها ما يركّز فيه على الوظيفة التّواصلية، ومنها ما يركّز عليهما معا، وهو ما أدى إلى عدم الاتّفاق على مفهوم جامع لكلّ جوانب النّص.

3/ مفهوم النّص عند العرب المحدثين:

يعدّ النّص من المصطلحات الحديثة التي بدأ مجال استعمالها يتّسع في اللّغة العربيّة، وهذا راجع إلى ظهور الدّراسات والأبحاث التي تهتم بالنّص ممّا فرض على الباحثين العرب المحدثين ضرورة تحديد مفهوم لهذا المصطلح، فنجدهم منقسمين بين منقّب عنه في التّراث البلاغي وبين محدّد لمفهومه بناء على تأثّره بالدّراسات الغربيّة في هذا الصّدد، فنجد أغلب ما وصل إليه العرب في هذا الشّأن ليس إلاّ تقليدا ومحاولة شرح أو تفسير ما وصل إليه الغرب، وما يؤكّد هذا الطّرح هو ما نجده في كتابات بعض العرب المحدثين مثل نور الدّين السّد في نقله تعريف النّص عن محمد خطابي بأنّه: «ليس مجموعة جمل فقط، لأنّ النّص يمكن أن يكون منطوقا أو مكتوبا نثرا أو شعرا، حوارا أو مونولوجا، يمكن أن يكون أي شيء من مثل واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يوم في لقاء هيئة»[2]. في هذا التّعريف يظهر أنّ

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص97.

2- نور الدين السّد، الأسلوبية وتحليل الخطاب (دراسة في النّقد العربي الحديث)، ج2، دار هومه للطّباعة والنّشر، الجزائر،(د.ط)، 2010م، ص75، 76.

ماقام به محمد خطابي ما هو إلا شرح وإعادة صياغة لما جاء عند العلماء اللّسانيين الغربيين في تعريفهم للنّص.

وتتقاطع تعريفات النّص عند العرب المحدثين–غالبا- في التأكيد على الجانب التواصلي للنّص، فهو إذن يستعمل للدّلالة «على كل الوحدات اللّغويّة ذات الوظيفة التّواصليّة الواضحة التي تحكمها جملة من المبادئ منها الانسجام Coherence والتّماسك Cohesion، والإخباريّة Informativness»[1]، من خلال تعريفات النّص عند العرب المحدثين ونظرائهم الغربيّين وبالعودة إلى تعريفات البلاغيّين القدامى، وبعض الإشارات التي تضمّنتها تأليفاتهم من خلال حديثهم عن الكلام، النّظم، وغيرها من المفاهيم يمكن القول أنّ ما وصل إليه الغربيون في تحديدهم مفهوم النّص ما هو إلاّ امتداد لما قال به البلاغيون القدامى، فانتقل ذلك إلى الباحثين العرب المحدثين نتيجة تأثّرهم بالغرب، وفشلهم في البحث عن تحديد واضح لمفهوم النّص في التراث البلاغي يُغني عمّا وصل إليه الغربيون.

كما أنّ حديث البلاغيين القدامى عن طرق اتّساق الكلام وحسن تأليفه وجودة تركيبه، وعدّ ذلك من مقوّمات الكلام هو ما يسمى في علم اللّغة النّصي اليوم بمعايير النّصية، حيث انتقلت من كونها مقوّمات يقوم عليها الكلام إلى معايير ثابتة تميّز النّص عن اللاّ نص.

4/ مفهوم النّصيّة:

تُعرّف النّصّية في الدّراسات اللّسانية الحديثة بصفة عامة بأنّها مجموع المعايير التي يمكن من

1- الأزهر الزّنّاد، نسيج النّص-بحث فيما يكون فيه الملفوظ نصّا-، المركز الثّقافي العربي، بيروت(لبنان)، ط1 1993م، ص15.

خلالها الحكم على تشكيلة لغويّة ما بأنّها نص، ووجودها يضمن استمرارية النّص وفاعليّته[1]، حيث يقول دي بوجراند: «وأنا أقترح المعايير التّالية لجعل النّصّية Textuality أساسا مشروعا لإيجاد النّصوص واستعمالها» وهذه المعايير هي:

1. السّبك Cohesion

2. الالتحام Coherence

3. القصد Intentionality

4. القبول Acceptability

5. الإعلاميّة Informativity

6. المقاميّة Situationality

7. التّناص Intertextuality [2].

هذه المعايير التي ذكرها دي بوجراند صنّفها سعد مصلوح بالنّظر إلى النّص وما يتّصل به من منتج ومتلق إلى ثلاثة أصناف هي:

1. مايتّصل بالنّص في ذاته Text centerd وهما معيارا السّبك والحبك.

1- ينظر: روبرت دي بوجراند وفولفغانغ دريسلر، مدخل إلى علم لغة النّص، تر. إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، دار الكاتب ط1، 1992م.

2- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر. تمام حسان، ص 103، 104، 105.

2. مايتّصل بمستعمل النّص سواء أكان المستعمل منتجا أم متلقّيا User centerd، وذلك معيارا القصد والقبول.

3. ما يتّصل بالسّياق المادي والثّقافي المحيط بالنّص وذلك معايير الإعلام والمقامية والتّناص[1].

بعد أن تطرّقنا إلى ذكر معايير النّصّية سنستعرضها بنوع من التّفصيل كما سيأتي.

I. الاتّساق Cohesion.

اختلفت التّرجمة العربيّة لمصطلح (Cohesion) من باحث إلى آخر، حيث نجد تمام حسّان يترجمه إلى السّبك، ومحمد خطابي الاتّساق، وغيرها من التّرجمات، وهذا المعيار يتّصل بالنّص في ذاته «وهو يترتّب على إجراءات تبدو بها العناصر السّطحية Surface على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاّحق Progressive occurrance بحيث يتحقق لها التّرابط الرّصفي Sequentail connectivity وبحيث يمكن استعادة هذا التّرابط »[2]، فالاتّساق يدلّ على العناصر الشّكلية التي تحقق التّرابط بين أجزاء النّص كالكلمات والجمل والمقاطع، فهو «مجموع الوسائل اللّسانية الرّابطة بين عناصر الجملة وبين الجمل والتي تسمح لملفوظ ما شفوي أو كتابي بأن يبدو في شكل نص»[3]، وينقسم الاتّساق إلى نوعين نحوي ومعجمي.

1/ الاتّساق النّحوي: ويشتمل على الإحالة والاستبدال والحذف والرّبط.

1- سعد مصلوح، نحو أجرومية للنّص الشّعري(دراسة في قصيدة جاهلية)، مجلة فصول، دار المنظومة، مصر مج10، عدد1 و2، 1991م، ص 154.

2- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص103.

3- باتريك شارودو ودومينيك مانغونو، معجم تحليل الخطاب، تر. عبد القادر المهيري وحمّادي صمود، دار سيناترا، تونس، (د.ط)، 2008م، ص100.

1.1.1/ الإحالة Reference: و«هي العلاقة بين العبارات والأشياء Objets والأحداث Events والمواقف Situations في العالم الذي يُدلّ عليه بالعبارات ذات الطّابع البدائلي في نصّ ما إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النّص»[1] وهي من أهم وسائل الرّبط النّصي وهي على وجهين نصّية ومقاميّة، والعناصر الإحالية في كلا النّوعين تعود إمّا على عنصر داخل النّص وتكون قبله أو بعده، وإمّا على عنصر خارج النّص.

أ/ الإحالة النّصّية: وهي «إحالة على العناصر اللّغويّة الواردة في الملفوظ سابقة كانت أم لاحقة، فهي إحالة نصّيّة»[2]، فهي تحيل على عنصر داخل النّص وتكون قبلية أو بعدية.

* **إحالة قبلية:** وتسمى إحالة على السّابق ويسمّيها دي بوجراند« الإضمار بعد الذّكر Anaphora وهو نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيها الضّمير بعد مرجعه في النّص السّطحي»[3]، وهذا يعني أنّها تعود على لفظ تمّ ذكره في موضع سابق بدلا من إعادة إظهاره.

* **إحالة بعدية:** وتسمى إحالة على اللاّحق ويسمّيها دي بوجراند« الإضمار قبل الذّكر Cataphora وهو نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه الضّمير قبل مرجعه في النّص السّطحي»[4]. فهي تعود على لفظ مذكور بعدها والإحالة لا تكون بالضمير فقط بل بوسائل مختلفة كالإشارة مثلا إلاّ أنّ الضمير يعدّ من أهمّ وسائلها.

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 320.

2- الأزهر الزّنّاد، نسيج النّص- بحث فيما يكون به الملفوظ نصّا -، ص118.

3- روبرت دي بوجراند، المرجع السّابق، ص 301.

4- نفسه، ص 301.

ب/ الإحالة المقامية: ويسميها دي بوجراند الإحالة لغير المذكور و«تعود الكنائيات في الإحالة لغير مذكور إلى أمور تستنبط من الموقف لا من عبارات تشترك معها في نفس النّص أو الخطاب»[1]، لذا تعدّ الإحالة المقامية إحالة عنصر لغوي إلى ما هو خارج لغوي.

والإحالة بنوعيها النّصّية والمقامية لا تتمّ إلاّ بمجموعة من الوسائل «وتتفرّع وسائل التّماسك الإحالية إلى الضّمائر وأسماء الإشارة والموصول وأدوات المقارنة»[2].

1. الضّمائر: وهي «أشهر نوع من الكلمات الكنائية ويشاركها في الإحالة بصفة عامة ما يوجد في النّص من أسماء»[3]، لذا فهي أكثر العناصر الإحالية التي تحقق للنّص اتّساقه، و«تنقسم الضّمائر إلى وجودية مثل: أنا، نحن،هو، هي، هم، ...وإلى ضمائر ملكية مثل: كتابي، كتابك، كتابه، كتابنا،...»[4].

2. أسماء الإشارة:« إذا كانت الضّمائر تحدّد مشاركة الشّخوص في التّواصل أو غيابها عنه، فإنّ أسماء الإشارة... تحدّد مواقعها في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، وهي تماما مثلها لا تُفهم إلا إذا ربطت بما تشير إليه»[5]، فأسماء الإشارة من وسائل الاتّساق الإحالية تأتي في المرتبة الثّانية بعد الضمائر، و«هناك عدّة إمكانيات لتصنيفها: إمّا حسب الظرفية: الزّمان(الآن، غدا...)

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 332.

2- أحمد عفيفي، نحو النّص – اتجاه جديد في الدّرس النّحوي النّصي-، ص 118.

3- روبرت دي بوجراند، المرجع السّابق، ص321.

4- محمد خطابي، لسانيات النّص – مدخل إلى انسجام الخطاب-، المركز الثّقافي العربي، ط1، 1991م ص18.

5- الأزهر الزّنّاد، نسيج النّص- في ما يكون الملفوظ نصّا-، ص117، 118.

والمكان(هنا، هناك...)، أو حسب الحياد(أل)، أو الانتقاء(هذا، هؤلاء...)، أو حسب البعد (ذاك تلك...) والقرب(هذه، هذا...)»[1]. يتبيّن مما سبق بأنّ لأسماء الإشارة دورا فعّالا في الاتّساق النّصي كما أنّ اسم الإشارة المفرد يتميّز بقدرته على الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل[2].

3. أدوات المقارنة: وهي الوسيلة الثّالثة من وسائل الاتّساق الإحالية وهي «تنقسم إلى عامة يتفرع منها التّطابق (ويتم باستعمال عناصر مثل Same) والتّشابه (وفيه تستعمل عناصر مثلSimilar) والاختلاف (باستعمال عناصر مثل Otherwise, Other...)، وإلى خاصة (تتفرّع إلى كمية تتمّ بعناصر مثلMore...)، وكيفية (أجمل من، جميل مثل). أما من منظور الاتّساق فهي لا تختلف عن الضمائر وأسماء الإشارة في كونها نصّية»[3]، حيث تعمل أدوات المقارنة على ربط أجزاء النّص، وإعادة استحضار عناصر داخلية سواء قبلية كانت أم بعدية في الدّاخل اللّغوي للنّص أو عناصر خارجة عنه شأنها في ذلك شأن العناصر الإحالية الأخرى(الضّمائر، أسماء الإشارة، والموصول).

1- محمد خطابي، لسانيات النّص- مدخل إلى انسجام الخطاب- ، ص 19.

2- ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه.

3- نفسه، ص 19.

2.1.1/ الاستبدال Substitution :

يعد| أحد وسائل الاتّساق في المستوى النّحوي، وهو عملية تمس بعض العناصر داخل النّص، فالاستبدال إذن «هو تحريك يستهدف وحدة ما بوحدة أخرى داخل سياق معين»[1]، وبذلك فهو ظاهرة لغوية تسهم في ترابط أجزاء النّص لا تقل أهمية عن غيرها من الظواهر الاتّساقية الأخرى، وينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أنواع هي:

1. **استبدال اسمي**: وفيه تستعمل عناصر مثل: آخر، آخرون، واحدة، نفسه، أخرى، غيرها... .

2. **استبدال فعلي**: وفيه يحل فعل محلّ فعل آخر متقدّم عليه.

3. **استبدال قولي**: وفيه تُستعمل عناصر مثل: ذلك، لذلك، بدلا عن قول كامل[2].

3.1.1/ الحذف Ellipsis:

هو ظاهرة لغوية موجودة في جميع اللّغات الإنسانية وهو عبارة عن إسقاط جزء من الكلام دون المساس بالمعنى المراد تبليغه، فهو «استبعاد العبارات السّطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذّهن أو أن يوسع أو أن يُعدّل بواسطة العبارات النّاقصة»[3]، وبهذا فإنّ الحذف يتطلب من المتلقي بذل جهد ذهني أكبر لسد الفجوة التي يخلقها غياب العنصر اللّغوي داخل النّص وهذا ما يؤكّده دي بوجراند بقوله «يتطلب الإيغال في الحذف جهدا أكبر لربط نموذج

1- ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات، تر. عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس(الجزائر)، ط1، 2007م، ص 27.

2- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النّص – مدخل إلى انسجام الخطاب-، ص 20.

3- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 301.

العالم التّقديري للنّص بعضه ببعض في الوقت الذي يقتطع من البنية السّطحية بشدة»[1]، ولهذه الظاهرة في اللّغة دور كبير خاصة في اتّساق الكلام. وينقسم الحذف إلى ثلاثة أقسام هي:

1. **الحذف الاسمي:** وهو لا يقع إلاّ في الأسماء المشتركة ومثاله أيّ الطّريقين ستأخذ؟ هذا هو الأسهل.

2. **الحذف الفعلي:** وهو الذي يكون داخل المركب الفعلي مثل: فيم كنت تفكّر؟ المشكلة التي أرّقتني. والتّقدير: أفكّر في المشكلة.

3. **الحذف داخل شبه الجملة:** مثل قوله تعالى: ﴿ ✐★ ✂❀☞✌⬂❷↖✌🖗 ❐◆✌🖗⇦➔◆⇗⑨← ﴾(الروم:4)[2].

4.1.1/ الرّبط Junction:

يعد الرّبط من أهم وسائل التّماسك النّحوي، فهو علاقة وصل مباشرة تربط بين الكلمات في الجملة أو الجمل فيما بينها داخل النّص بعلاقات منطقية لفظية ومعنوية (إسنادية)، حيث أنّ «الرّبط يشير إلى العلاقات التي بين المساحات أو بين الأشياء التي في هذه المساحات، إنّ الصّور التي تترابط بواسطة مطلق الجمعConjunction والفصل Disjunction والاستدراك Contrajunction يحسُن أن تعدّ ذات نظام سطحي متشابه»[3]، فالرّبط يُمَكّن من استحضار مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللّفظية التي تربط الجمل داخل النّص ليصبح بنية

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر. تمام حسان، ص 345.

2- ينظر: محمد الأخضر الصّبيحي، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه.

3- روبرت دي بوجراند، المرجع السّابق، ص 346.

متراصفة إذ «يقصد بأدوات الرّبط أو الوصل عادة الوحدات اللّغوية/ المورفيمات التي تقيم علاقة بين جملتين وقد يتعلّق الأمر بالظروف adverbes (مع ذلك، رغم)، والعطف Coordination (و، ف...)، والاتباع /الصّلة Subordination (لأن، بما أن) هذه الأدوات تؤدي دورا من حيث إنّها تضفي الاتّساق على النّص»[1]، وعناصر الرّبط السّالف ذكرها ارتأى دي بوجراند تصنيفها إلى أربعة أنواع حسب وظيفتها في وصل أجزاء النّص بعضها ببعض وهذه الأنواع هي:

1. **مطلق الجمع**: يربط مطلق الجمع Conjunction بين صورتين أو أكثر من صور المعلومات بالجمع بينهما وأشهر أدوات هذا النّوع" الواو".

2. **ربط التّخيير**: يربط التّخيير Disjunction بين صورتين متشابهتين، ويتم اختيار إحداهما دون الأخرى باستخدام الأداة "أو" مثلا.

3. **ربط الاستدراك**: يكون ربط الاستدراك Contrajunction بين صورتين من صور المعلومات بينهما علاقة تعارض ويمكن استعمال الأدوات: لكن، بل، مع ذلك... .

4. **ربط التّفريع**: Subordination وفيه تكون العلاقة بين صورتين من صور المعلومات هي علاقة التّدرج وتستعمل في هذا هذا النوع أدوات مثل: لأنّ، مادام، من حيث، ولهذا... [2].

2.1/ الاتّساق المعجمي: ويشتمل على التّكرار والتّضام المعجمي.

1- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر. محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2008م، ص 26.

2- ينظر، روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء.

1.2.1/ التّكرار Recurrence:

هو أكثر الوسائل شيوعا في اللّغة نظرا لتعدّد أشكاله و« هو شكل من أشكال الاتّساق المعجمي يتطلب إعادة عنصر معجمي، أو وُرود مرادف له أو شبه مرادف أو عنصرا مطلقا أو اسما عاما»[1].إذ أنّ العنصر المكرّر يُسهّل عملية الفهم ويؤكّد سابقه «ويمكن للعناصر المعادة أن تكون هي بنفسها أو مختلفة الإحالة أو متراكبة الإحالة ويختلف مدى المحتوى المفهومي الذي يمكن أن تنشّطه هذه الإحالات بحسب هذا التّنوّع»[2]، أي أنّ التّكرار يتنوّع بناء على طبيعة العنصر المكرّر إلى عدّة أنواع هي:

1. **التّكرار المحض أو الكلي:** وله نوعان

*التّكرار مع وحدة المرجع (أي المسمى واحد).

*التّكرار مع اختلاف المرجع (أي المسمى متعدّد).

2 . **التّكرار الجزئي:** يقصد به تكرار عنصر سبق استخدامه ولكن في أشكال وفئات مختلفة كذكر ضمير يعود عليه.

3. **التّكرار المرادف:** يقصد به تكرار المعنى دون تكرار اللّفظ أي إعادة صياغة المعنى بلفظ مختلف.

1- محمد خطابي، لسانيات النّص – مدخل إلى انسجام الخطاب -، ص 24.

2- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر. تمام حسان، ص 301.

4. شبه التّكرار: يشير إلى أنّه يقوم في جوهره على التّوهم إذ تفتقد العناصر فيه علاقة التّكرار المحض، ويتحقّق شبه التّكرار غالبا في مستوى التّشكّل الصّوتي وهو أقرب إلى الجناس النّاقص ومثال ذلك(الشّرق، الفرق) مختلفان في حرف واحد.

5. تكرار لفظ الجملة(الجراماتيكي): هو نظم الجمل بكيفية واحدة، أي تكرار الطريقة التي تبنى بها الجملة وشبه الجملة مع اختلاف المفردات المعجمية التي تتألّف منها الجمل، أي تكرار البنية وشحنها بعناصر جديدة[1].

2.2.1/. التّضام المعجمي Collocation:

هو عنصر من عناصر الاتّساق المعجمي يأتي بعد التّكرار ويسمى المصاحبة اللّغوية «ويعنى بها العلاقات التي تربط بين بعض الوحدات المعجمية المنفردة، وهو ارتباط يعتاد أبناء اللّغة وقوعه في الكلام، بحيث يمكن توقّع ورود كلمة محدّدة في النّص من خلال ذكر كلمة أخرى فيه، وتتميّز تلك الظاهرة بعدم افتقارها إلى مرجعية سابقة أو لاحقة كما كان الحال معروفا بالنّسبة للعناصر السّابق ذكرها»[2]، وتتنوّع العلاقات التي تربط بين بعض الوحدات المعجميّة في النّص بتنوع السّياق الذي ترد فيه، بحيث يمكن تقسيم التّضام المعجمي على الأقسام الآتية:

1. علاقة التّعارض: مثلما الأمر في أزواج كلمات مثل: ولد. بنت/ جلس/ وقف... .

2. علاقة الكل بالجزء، أو الجزء بالجزء: بيت/ نافذة.

1- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النّص – اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي -.

2- صبحي ابراهيم الفقي، علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، ص33،34.

3. علاقة القسم العام: مثل: كرسي وطاولة (وهما عنصران من اسم عام هو التّجهيز)[1].

وتتحكّم طبيعة العلاقة بين الوحدات المعجميّة في تحديد نوع الكلمات التي تستدعي بعضها، والمصاحبة اللّغوية «قد تتّسع لتشمل ما يتجاوز زوجا من الكلمات وذلك مثل: شعر/ أدب/ القارئ/ الكاتب/ الأسلوب»[2]، والملاحظ أنّ العلاقات التي تربط بين الكلمات المتصاحبة في التّضام المعجمي– بعدّه عنصر من عناصر الاتّساق– هي نفسها التي تعرف بالعلاقات المجازيّة مثل: الكلّية والجزئيّة، وفي البديع نجدها في الطّباق والمقابلة.

وفي الأخير يمكن إجمال وسائل الاتّساق في المخطّط الآتي:

[1] ينظر: محمد خطابي، لسانيات النّص- مدخل إلى انسجام الخطاب-.

2- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللّسانيات النّصيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط) 1998م، ص 108.

مخطط لوسائل الاتّساق:

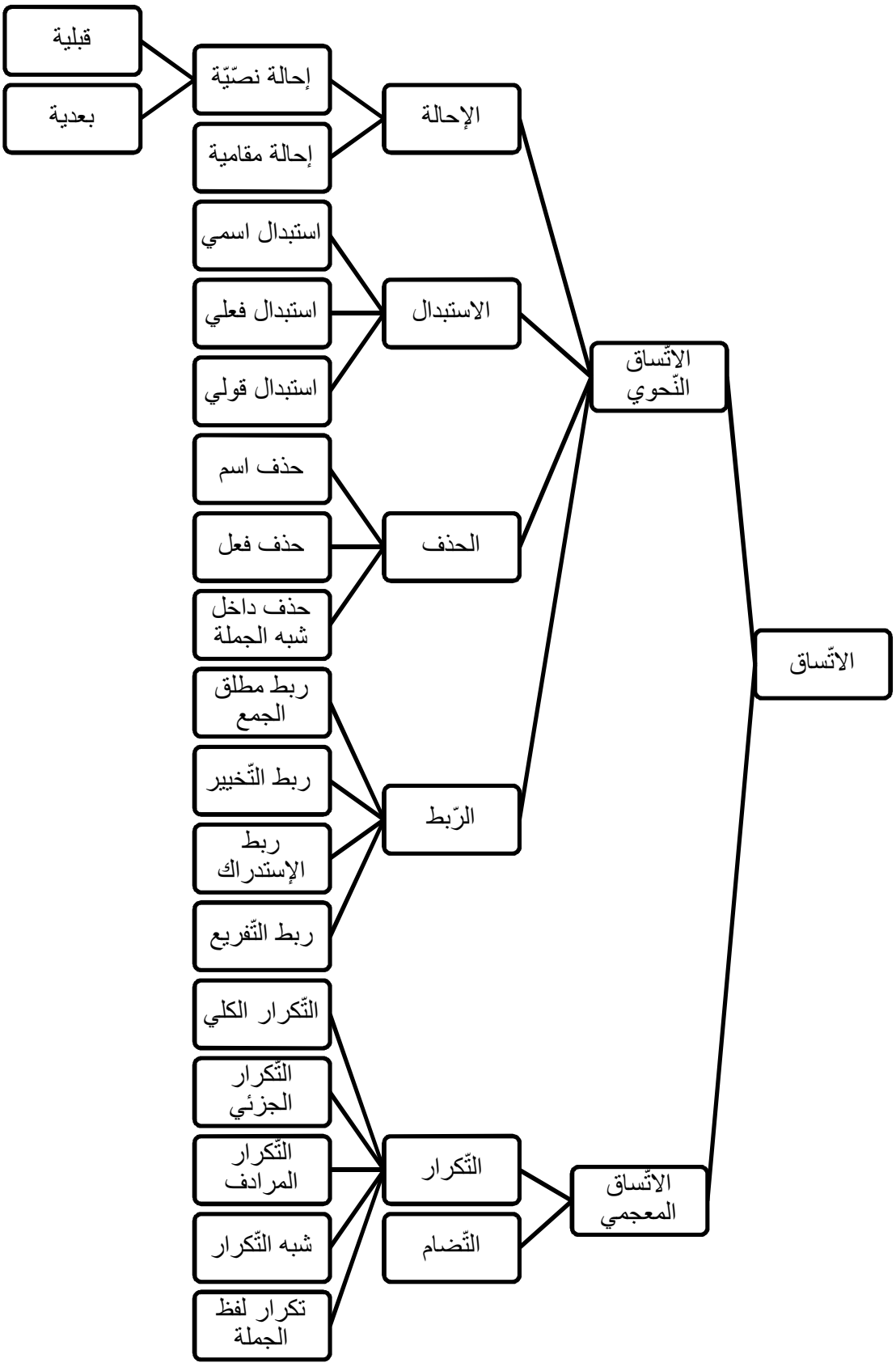

II. **الانسجام** Coherence:

يعد مصطلح Coherence من المصطلحات التي اختلفت آراء الباحثين العرب في إيجاد مقابل عربي يناسبه، فنجد من الباحثين من يستعمل الالتحام، ومنهم من يستعمل التّشاكل وآخر الحبك، ومن هؤلاء الباحثين محمد خطابي الذي اختار مصطلح الانسجام، وبغض النّظر عن هذه الاختلافات في التّرجمة فإنّ معيار الانسجام له أهمية كبيرة في الدّراسات النّصيّة، و«هو يتطلب من الإجراءات ما تتنشّط به عناصر المعرفة لإيجاد التّرابط المفهوم Conceptual connectivity واسترجاعه، وتشتمل وسائل الالتحام على(1) العناصر المنطقية كالسّببيّة والعموم والخصوص Class indusion،(2) معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف،(3) السّعي إلى التّماسك فيما يتّصل بالتّجربة الإنسانية، ويتدعّم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النّص Text presented knowledge مع المعرفة السّابقة بالعالمPrio knowldege of the world»[1]. فإذا كان الاتّساق يتحقّق بعلاقات شكلية داخل النّص فإنّ الانسجام يتحقّق بعلاقات معنويّة تتطلّب من المتلقي توظيف ما يمتلكه من معارف ومعلومات وتجارب سابقة لتحقيق عملية التّواصل، و«هو علاقة معنوية بين عنصر في النّص وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النّص»[2] وممّا تقدّم يمكن القول بأنّ الانسجام يساهم في تحقيق نصّية النّص على المستوى الدّلالي ولا يتم ذلك إلاّ بتنسيق مع المستوى اللّغوي للنّص.

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 103.

2- أحمد عفيفي، نحو النّص- اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي-، ص 90.

III. القصديّة Intentionality:

تعدّ أحد مقوّمات النّصيّة، وهي الهدف الذي يسعى كل منتج تبليغه من خلال نصّه، فلا يوجد نصّ من دون أن يكون هناك قصد، فالقصد «يتضمّن موقف منشئ النّص من كون صورة ما من صور اللّغة قُصد بها أن تكون نصّا يتمتّع بالسّبك والالتحام وأنّ مثل هذا النّص وسيلة من وسائل متابعة خطة معيّنة للوصول إلى غاية بعينها»[1]. ومن ثمّ فإنّ القصديّة من السّمات الأساسية التي تضفي على كل تشكيلة لغوية صفة النّصيّة، لأنّه لابد أن يكون لكلّ حدث لغوي نيّة الدّلالة والوصول إلى هدف محدّد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ عن طريق مجموعة من الرّموز المتّسقة والمنسجمة «ولا يصبح تتابع الرّموز نصّا إلاّ من خلال هذه السّمة الأساسية»[2]. إنّ القصد هو الذي يحتّم على منتج النّص أن ينسج نصّه بهدف تبليغ مقاصده إلى المتلقي ولولاه لما قامت للنّص قائمة.

IV. المقبوليّة Acceptability:

إذا كانت القصديّة تتعلّق بمنتج النّص فإنّ التّقبّلية تتعلّق بمتلقّيه، وهي المعيار الرّابع من معايير النّصّية «يتضمّن موقف مستقبل النّص إزاء كون صورة ما من صور اللّغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام»[3]، إلا أنّ هناك أمر تشترك فيه القصديّة والمقبوليّة معا نبّه إليه دي بوجراند وهو ما اصطلح عليه "بالتّغاضي"، حيث يقول «وللقبول أيضا مدى من التّغاضي Tolerance في حالات تؤدي فيها المواقف إلى ارتباك، أو حيث لا توجد

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 103.

2- فولفجانج هاينه وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللّغة النّصي، تر. فلاح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، الرّياض (السّعودية)، (د.ط)، 1999م، ص 94.

3- روبرت دي بوحراند، المرجع السّابق، ص 104.

شركة في الغايات بين المستقبل والمنتج»[1] ويعني هذا أنّ منتج النّص ينبغي له أخذ الحيطة في أن التّساهل عن اتّساق النّص وانسجامه يجب أن لا يتجاوز حد معيّن، لأنّ ذلك يؤدي إلى فشل عملية التّواصل نتيجة عدم مراعاة المنتج لأحوال المتلقي، و« يستجيب هذا الاتّجاه لعوامل من مثل نوع النّص والمقام الثّقافي والاجتماعي...»[2]، إذ ليس كل المتلقّين سواء في استقبال النّصوص، وهذا ما يستلزم من منتج النّص أن يكون أكثر معرفة بنوعية المتلقي وقدرته على فهم النّص.

V. الإعلاميّة Informativity:

تعتبر المعيار الخامس من معايير النّصّية يتداخل- إلى حدّ ما- مع معيار القصديّة إلاّ أنّ «الإعلاميّة ترتبط بإنتاج النّص واستقباله لدى المتلقي، ومدى توقّعه لعناصره»[3]، أما القصديّة فإنّها ترتبط بموقف منشئ النّص- كما سبق وأن ذكرنا- وبالتّالي فالإعلاميّة ترتبط بالمنتج والمتلقي على حدّ سواء، وهي أشدّ ارتباطا بمتلقي النّص مقارنة بمنتجه وقد عرّفها روبرت دي بوجراند بأنّها «العامل المؤثّر بالنّسبة لعدم الجزم Uncertainty في الحكم على الوقائع النّصيّة، أو الوقائع في عالم نصّي textual في مقابلة البدائل الممكنة، فالإعلاميّة تكون عالية الدّرجة عند كثرة البدائل وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال، ومع ذلك نجد لكلّ نص إعلامية صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع non occurvences»[4](التّوقع). أشار دي بوجراند إلى أنّ مصطلح الإعلام يحمل دلالة الجدّة والتّنوع الذي توصف به المعلومات أكثر من كونه يحمل

1- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 104.

2- روبرت دي بوجراند، وفولفغانغ دريسلر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص 31.

3- أحمد عفيفي، نحو النّص- اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي-، ص 86.

4- روبرت دي بوجراند، المرجع السّابق، ص 105.

دلالة المعلومات في حدّ ذاته[1]. هذا بالإضافة إلى ما جاء عند روبرت دي بوجراند ودريسلر في كتابهما مدخل إلى علم لغة النّص أنّ الإعلاميّة «تشتمل على الجدّة»[2]، وضَبَطَا حدودا لموضوع الإعلاميّة يتمثّل في «مدى التّوقع الذي تحظى به وقائع النّص المعروض في مقابل عدم التّوقع، أو المعلوم في مقابل المجهول»[3]. كما أنّ الإعلاميّة وإن كانت تدلّ على الجدّة والتّنوع في المعلومات، فهي في الوقت نفسه تمثّل كفاءة إعلاميّة تتغيّر درجتها بتغيّر نسبة ورود الاحتمال وعدم وروده، ومعنى ذلك أنّ «إعلامية عنصر ما تكمن في نسبة احتمال وروده في موقع معين بالمقارنة بينه وبين العناصر الأخرى من وجهة النّظر الاختيارية، وكلّما بَعُد احتمال الورود ارتفع مستوى الكفاءة الإعلامية»[4]. يبدو من مفهوم الإعلاميّة أنّها ترتبط بمدى مألوفية الألفاظ والأساليب داخل كلّ نص، فكلّما كان اللّفظ والأسلوب مألوفا كانت درجة الإعلامية منخفضة أو العكس، ورغم ارتفاع درجة الإعلاميّة وانخفاضها إلاّ أنّه لا يوجد نص يخلو منها، فلكلّ نص درجة محدودة من الإعلاميّة.

VI. المقاميّة (رعاية الموقف) Situationality:

وهي المعيار السّادس من معايير النّصيّة، ويتعلّق بالموقف الذي يرد فيه النّص وكغيره من المصطلحات لم يسلم مصطلح Situationality من اختلافات في الترجمة فقد ترجم بعدّة مصطلحات منها: الموقفيّة، المقاميّة، رعاية الموقف، والمقام، بالإضافة إلى التّداخل الموجود بينه وبين مصطلح السّياق، و«يمثل مصطلح الموقفيّة تسمية عامة للعوامل التي تقيم صلة بين النّص

1- ينظر: روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء.

2- روبرت دي بوجراند ودريسلر، المرجع السّابق، ص 184.

3- روبرت دي بوجراند ودريسلر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص 33.32.

4- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 249.

وبين موقف لواقعة ما، سواء كان موقفا حاضرا أم قابلا للاسترجاع»[1]، وعلى أيّة حال فإنّ الباحثين في علم النّص وصفوا المقاميّة بأنّها من المعايير المهمّة التي تقوم عليها النّصيّة وذلك لتيقّنهم «بأنّ دراسة النّص لن تكون كافية بالوقوف فقط عند وصف بنيته النّحوية أو الدّلالية الدّاخلية، بل لابد من دراسته على مستوى الخطاب، وهذا يعني الاهتمام ببنية السّياق والعلاقات بينها وبين النّص»[2]، وعليه عدّت المقاميّة جزءا من مفهوم السّياق في البحوث اللّغوية، فالسّياق يدلّ على معنيين يمكن تحديدهما في أمرين هما: السّياق اللّغوي والسّياق الاجتماعي وقد سمي السّياق الاجتماعي بسياق الموقف أو السّياق غير اللّغوي[3]، ومنه يمكن القول أنّ المقام من المقوّمات ذات الفاعلية النّصيّة التي يمكن من خلالها فهم النّص والحكم عليه.

VII. التّناص Inertextuality:

يقصد به العلاقة بين نص ونصوص أخرى وهي علاقة تأثير وتأثّر بين هذه النّصوص فهو «ترحال للنّصوص وتداخل نصّي ففي فضاء نص معيّن تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى»[4]، وهو ما يعني وجود أجزاء أو مقاطع متضمّنة في النّص المنتج من نصوص أخرى سابقة عليه أو متزامنة معه، أي «أنّ النّص ما هو إلا حصيلة تفاعل نصوص

1- روبرت دي بوجراند، ودريسلر، المرجع السّابق، ص 209.

2- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم لغة النّص ومجالات تطبيقه، ص 99.

3- ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة(مصر) (د.ط)، (د.ت).

4- جوليا كريستيفا، علم النّص، ص21.

سابقة تحاورت وتداخلت ثمّ تفاعلت في بنية نصّيّة جديدة»[1]. وقد حظيت النّصوصية أو التّناص بدراسات معمّقة لدى النّقاد والبلاغيّين القدامى من خلال اهتمامهم بالسّرقات الشّعرية والاقتباس والتّضمين وحل المنظوم[2]، ومهما تعدّدت أوجه التّناص وأقسامه فإنّ الاقتباس والتّضمين كان لهما النّصيب الأوفر في الدّراسات البلاغيّة العربيّة، إذ يعدّان «أحد أبواب البلاغة عند العرب، وهم يعنون بالاقتباس في الغالب ما يستغلّه الكاتب من نصوص القرآن الكريم والحديث، كما يقصدون بالتّضمين الأخذ من نصوص الآخرين بوجه عام»[3]. ومما تقدّم يمكن القول إنّ التّناص بمفهومه الحديث يتطابق مع التّضمين عند القدامى أي الأخذ من نصوص الآخرين بوجه عام ما يجعل البنية اللّغويّة المنتَجة تحاكي سابقاتها بطريقة يحاول منتجها أن يضفي عليها بعض اللّمسات التي تخرجها من إطارها الأصلي وتدخلها في إنتاجه الجديد.

1- نجاح مدلل، ظاهرة التّناص في الخطاب الشّعري الحديث- ديوان عولمة الحب عولمة النار-أنموذجا، مجلّة علوم اللّغة العربية، ع4، جامعة الوادي، مارس 2012م، ص 162.

2- روبرت دي بوجراند ودريسلر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص 21.

3- نفسه.

ملخّص الفصل الأوّل:

يمكن إجمال أهم النّتائج المتوصّل إليها في الفصل الأوّل في النّقاط التّالية:

- أنّ للنّص في التّراث العربي ملامح وإشارات عن مفهومه وبعض خصوصيّاته، ومن ذلك ما نجده عند الإمام الشّافعي الذي يعدّ أوّل من أشار إلى مفهوم النّص في الاصطلاح عندما تكلّم على أوجه البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله تعالى، بالإضافة إلى ما ورد في كتابات بعض البلاغيّين العرب من إشارات لا يمكن عدّها تعريفات واضحة للنّص، وإنّما هي بمثابة شروط ومواصفات يقوم عليها النّص مثل ما ذكره عبد القاهر الجرجاني وأبو هلال العسكري.
- أنّ النّص بمفهومه العربي الحديث هو امتداد للتّراث العربي من جهة، ومسايرة للثّقافة الغربيّة من جهة أخرى.
- إنّ عدم الاتّفاق على تعريف واضح للنّص في الثّقافتين العربيّة والغربيّة مردّه إلى اختلاف وجهات النّظر بين العلماء كلٌّ حسب تخصّصه.
- أنّ النّص لا تتحقّق نصيّته إلاّ بوجود معايير سبعة تضمن استمراريته وفاعليّته، وهذه المعايير هي: الاتّساق، الانسجام، القصديّة، المقبوليّة، الإعلاميّة، المقاميّة، والتّناص.

الفصل الثّاني: دراسة تطبيقية لمعايير النّصيّة في كتاب الفوائد المشوّق

إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزية

المبحث الأوّل: نبذة عن حياة ابن قيّم الجوزية.

1/ سيرة ابن القيّم.

2/ تقديم الكتاب.

المبحث الثّاني: معايير النّصية في كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزية.

I. الاتّساق.

II. الانسجام.

III. القصديّة.

IV. المقبوليّة.

V. الإعلاميّة

VI. التّناص.

VII. المقاميّة.

1/. سيرة ابن القيّم.

1.1/ مولده ونشأته:

هو العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزّرعي الدّمشقي، الفقيه الحنبلي، المفسّر النّحوي الأصولي، المتكلم الشّهير بابن قيّم الجوزية، ولد بدمشق في السّابع من صفر سنة 691 للهجرة.

2.1/ شهرته بابن قيّم الجوزية:

اشتهر بهذا الاسم نسبة إلى والده الذي كان قيّما على المدرسة الجوزيّة بدمشق مدّة من الزّمن، والجوزيّة هي من أعظم مدارس الحنابلة بدمشق نسبة إلى واقفها ابن الجوزي وهو مُحي الدّين بن يوسف ابن الإمام الواعظ المشهور بأبي الفرج.

3.1/ وفاته:

توفي الإمام ابن القيّم رحمه الله تعالى ليلة الخميس 13 رجب 751 للهجرة، وصُليّ عليه بعد صلاة الجمعة بالجامع الأموي ثمّ بجامع جرّاح، ودفن بمقبرة الباب الصّغير بدمشق بجوار والدته رحمهما الله[1].

1- ينظر: ابن العماد الدّمشقي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، ج14، و البداية والنّهاية لابن كثير، مج08 وابن القيّم حياته وآثاره وموارده لبكر بن عبد الله أبو زيد.

2/. حياته العلميّة:

درس الفقه والتّفسير والتّوحيد واللّغة العربية، والفرائض والنّحو، وعلم الكلام والحديث، وكان عالما بعلم السّلوك له في كل فن من هذه الفنون اليد الطولى، وهو ركن من أركان الإصلاح الإسلامي، ومن العلماء المشهورين بالتّقوى والذكاء والجزم والحزم في الرّد على الملحدين وأصحاب البدع.

1.2/ شيوخه:

تلقى ابن القيّم علمه عن جلة من مشاهير الشّيوخ الذين صار لهم الأثر في تكوينه الفكري ونضوجه العلمي، ومن أشهر شيوخه نذكر:

1. قيّم الجوزية: هو والده أخذ عنه الفرائض وكان له فيها اليد الطولى.
2. ابن عبد الدّائم: هو أبو بكر بن المسند زين الدّين أحمد بن عبد الدّائم بن نعمة المقدسي المتوفى سنة 718هـ، وهو من المشايخ الذين سمع منهم ابن القيّم.
3. ابن الشّيرازي: هو المسند زين الدّين ابراهيم بن عبد الرّحمن بن تاج الدين أحمد بن القاضي أبي نصر ابن الشّيرازي المتوفى سنة 714هـ.
4. شيخ الإسلام ابن تيمية: هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام النُّميري. أخذ عنه التّفسير والحديث، والفقه والفرائض. لازمه ابن القيّم منذ قدومه إلى دمشق حتى وفاته سنة 728هـ.

2.2/ تلامذته:

ومن تلامذته الذين نهلوا من موارده فواصلوا رسالته ونشروا علمه نذكر:

1. ابن كثير: هو إسماعيل عماد الدّين أبو الفداء بن عمر بن كثير القرشي الشّافعي، الإمام الحافظ المشهور المتوفى سنة 774هـ.
2. ابن رجب: هو عبد الرحمن زين الدّين أبو الفرج بن أحمد بن عبد الرّحمن الملقّب برجب الحنبلي المتوفى سنة 795هـ.
3. الفيروز آبادي: هو محمّد بن يعقوب بن محمد محي الدّين أبو الطّاهر الفيروز آبادي الشّافعي صاحب القاموس وغيره من التآليف الكثيرة النّافعة المتوفى سنة 817هـ.

3/. أعماله:

شغل ابن القيّم عدّة أعمال لا تخرج في معظمها عن محيط العلم وخدمته ومن أعماله:

* الإمامة بالجوزية.

* التّدريس بالصّدرية وأماكن أخرى.

* التّصدي للفتوى.

* التّأليف.

4/. مؤلفاته:

خلّف ابن القيّم عددا كبيرا من المؤلفات والتي إن دلّت على شيء فهي تدل على غزارة علمه ومن بين هده المؤلّفات نذكر:

* الكافية الشّافية في الفرقة النّاجية.

* التّبيان في أقسام القرآن.

* إغاثة اللّهفان من مصايد الشّيطان.

* الدّاء والدّواء.

* بدائع الفوائد.

* مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين.

* الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان الذي طُبع لأوّل مرّة سنة 1327هـ بمطبعة السّعادة بمصر وعني بتصحيحه محمد بدر الدّين النّعساني، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هذا الأخير قد اختُلف في نسبته لابن القيّم حيث قدّم بكر بن عبد الله أبو زيد مجموعة من الأدلّة التي تنفي نسبته لابن القيّم وهذه الأدلّة هي:

1. مغايرة أسلوب الكتاب ومنهجه للطّريقة المعهودة من ابن القيّم في عامة مؤلّفاته.
2. أنّه يمر على جملة من الأحاديث وهي قليلة ويذكرها مرسلة مع ضعفها بل وبطلان بعضها.
3. أنّه قسّم الكلام إلى حقيقة ومجاز وهذا فيه مناقضة ظاهرة لما هو معروف من منهج ابن القيّم الذي يرفض المجاز في الشّرع[1]

1- ينظر: بكر بن عبد الله أبو زيد، ابن قيّم الجوزية حياته آثاره موارده، دار العاصمة للنّشر والتّوزيع، المملكة العربية السّعودية، ط1، 1412هـ.

2/. تقديم كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان:

رغم اختلاف الآراء حول نسبة "كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان" بين من ينسبه لابن القيّم، وبين من ينفي نسبته إليه، إلا أنّ ذلك لا يقلّل من أهميته نظرا لما تضمّنه من فوائد أدبية وبلاغية ولغوية، فهو يحمل في طيّاته جملة من القضايا البلاغية التي جاءت في أثناء حديث صاحبه عن الإعجاز القرآني وبيان بلاغته، وما أودع فيه من الفصاحة وفنون البيان حيث استهلّه صاحبه بخطبة تكلّم فيها عن بلاغة القرآن الكريم، ثمّ تحدّث عن حدّ الفصاحة والبلاغة وبيّن الفرق بينهما ثمّ انتقل إلى الكلام عن الحقيقة والمجاز وأقسامهما، فاشتمل الكتاب على ثلاثة أقسام كبرى تمثّل فنون البلاغة وهي علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع، ونظرا للتّداخل الموجود بين العلوم اللّغوية الحديثة والتّراث البلاغي العربي، فقد حاولنا استقراء بعض القضايا البلاغية الواردة في هذا الكتاب وحاولنا عقد صّلة بينها وبين علم من علوم اللّغة الحديثة وهو" علم اللّغة النّصي".

I. الاتّساق.

تهتم لسانيّات النّص بدراسة النّص من عدّة جوانب أهمها التّرابط بمختلف أنواعه ووسائله، وبالعودة إلى التّراث البلاغي العربي نجد أنّ هناك دراسات تشترك في بعض سماتها مع الدّراسات النّصيّة الحديثة كالذي نجده عند ابن القيّم(رحمه الله) في كتابه "الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان"، فنجده يذكر السّبك وبعض عناصره بنوعيها النّحوية والمعجميّة لكن من منظور يختلف عن منظور اللّسانيات النّصيّة، فالسّبك عنده هو« أن تتعلّق كلمات البيت أو الرّسالة أو الخطبة بعضها ببعض من أوّله إلى آخره، ولهذا قيل خير الكلام المسبوك المحبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض والقرآن العظيم آياته كلّها كذلك فاعرفه»[1]. والسّبك بهذا المفهوم يتّفق مع مفهوم الاتّساق في الدّرس اللّساني النّصي وهو التّعلق والتّرابط، إلاّ أنّ ابن القيّم لم يذكر عناصر السّبك في موضع واحد على أساس أنّها تشكّل مجتمعة بنيّة نصّية وإنّما ذكرها في مواضع متفرّقة بلفظها في مواضع وبتسميات مختلفة في مواضع أخرى في أثناء حديثه عن أقسام البيان وأقسام المعاني والبديع ومن بين هذه العناصر التي ذكرها نجد:

1. الإحالة:

سبق وأن أشرنا إلى أنّ الإحالة نوعان نصّية ومقاميّة، وأنّ الضمير يعدّ من أكثر الوسائل الإحالية شيوعا، ففي حديثه عن الضّمائر وما يتعلّق بها يقول ابن القيّم: «الضّمير لا يخلو إمّا أن يكون معلوما أو لا يكون كذلك، فالأوّل تأكيده بضمير آخر أو عدم تأكيده بذلك سواء في البلاغة كما في قوله تعالى:﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٦﴾(آل عمران:26)، مع قوله

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، تح. محمد بدر الدين النّعساني، مطبعة السّعادة مصر، ط1327،1هـ، ص 224.

تعالى:﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦﴾(المائدة:116). وذلك لأنّ قدرة الله تعالى وعلمه معلومان، فاستوى حذف الضمير المؤكِّد وإثباته معهما، والثّاني الأولى فيه والأفصح تأكيد الضّمير بضمير آخر وذلك إذا أريد تقوية المتعلّق به»[1]، ويأتي هذا في سياق حديث ابن القيّم عن تأكيد الضّمير بضمير آخر، مميّزا بين الضّمير المنفصل والضّمير المتّصل، وإذا حاولنا ربط هذا بمفهوم الإحالة في اللّسانيات النّصيّة فإنّنا نجد أنّ الضمير المؤكِّد والضّمير المؤكَّد يمثّلان طرفي الإحالة أي محيل ومحال إليه كما أنّ الضمير المؤكَّد يمكن أن يحيل إلى مذكور في النّص أو إلى ماهو خارج النّص، أمّا الضمير المؤكِّد فإنّ إحالته نصّية وبما أنّ الإحالة لا تكون بالضّمير فقط، فقد أشار ابن القيّم في خضمّ حديثه عن التّوكيد بالضّمير إلى وسيلة أخرى من وسائل الإحالة وهي أداة التّعريف" أل"* عندما استشهد بقوله تعالى:﴿قُلۡنَا لَا تَخَفۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٦٨﴾(طه: 68). حيث يقول« وها هنا دقائق أحدها... ذكر الأعلى معرّفا يدلّ على أنّ غيره لا يكون كذلك بخلاف عالي وأعلى»[2]، أي أنّ الأداة "أل" في الآية الكريمة حصرت مرتبة العلو بسيّدنا موسى عليه السّلام دون غيره وهذا الحصر هو بمثابة إحالة إلى معين فقد جعلته مميّزا معلوما بين بني جنسه.

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص185.

* يسمي النّحاة " أل" في هذه الحالة " أل العهدية": تدخل على النّكرة فتجعلها تدلّ على فرد معيّن دلالة تقترب من دلالة العلم الشّخصي، قال تعالى ﴿ فيها مصباح المصباح في زجاجة الزّجاجة كأنّها كوكب درّي﴾ النور:35. ينظر: أبو فراس الدّحداح، معجم قواعد العربية من القرآن الكريم، دار الكتاب العربي، (د.ط)، 2013م، ص 86.

2- ابن قيّم الجوزية، المصدر نفسه، ص 71.

ورغم أنّ ابن القيّم لم يشر إلى الوظيفة الإحالية لكلّ من الضمير وأداة التّعريف في المثالين السّابقين إلاّ أنّ حديثه عمّا يكتسيانه من أهمية في سبك الكلام يكسبهما وظيفتهما الإحالية التي أوكلت إليهما في اللّسانيات النّصيّة.

2. **الحذف:**

تحدّث ابن القيّم عن الحذف وفصّل فيه كثيرا في باب المجاز في ظلّ حديثه عن الإيجاز بحيث نجده يفرّق بين الوجيز بلفظه والوجيز بالحذف مبيّنا أنّ الكلام عن الوجيز بالحذف يكون من وجوه عدّة أوّلها « المعنى الذي حسُن الحذف من أجله طلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللّفظ القليل»[1]، وبالعودة إلى مفهوم الحذف في علم اللّغة النّصي نجد أنّه لا يخرج عمّا ذكره ابن القيّم في حديثه عن فائدة الحذف وما يعقبه من لذّة وما يتطلّبه من مجهود فكري في قوله:« كلّما كان الشّعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشدّ وأكثر وكان ذلك أحسن»[2]

وهذا المفهوم يكاد يتطابق مع ما ذهب إليه دي بوجراند من أنّ ظاهرة الحذف تتطلّب من المتلقي بذل جهدا كبيرا لربط أجزاء النّص بعضها ببعض. كما قسّم ابن القيّم الحذف إلى عدّة أقسام، وذلك بالنّظر إلى عدّة اعتبارات، ولهذا نجد عنده « أنّ المحذوفات على قسمين: حسنة وقبيحة، أما القبيحة فهي أن يخِل المحذوف بالمعنى أو يحطّه عن رتبته...، وأمّا الحسنة فهي على قسمين جمل ومفردات»[3] ثّم يفصّل في كلّ قسم على حدة ممثّلا لكلّ منهما بنماذج من القرآن

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 71.

2- المصدر نفسه، ص 71.

3- نفسه، ص 73.

الكريم و الشّعر العربي و كلام العرب حيث يقول: «أما المفردات فهي ثلاثة أقسام: أسماء، وأفعال وحروف»[1] مفصّلا في هذه الأنواع الثّلاثة كما يلي:

1.2/. حذف الاسم: مثل قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ (القيامة: 26).

وتقديره: إذا بلغت الرّوح التّراقي حيث حُذفت الروح وهي فاعل.

2.2/. حذف الفعل: مثل قوله تعالى:﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا﴾ (الأنعام:114).

وتقديره: قل أفغير الله أبتغي حكما (حذف الفعل "قل").

3.2/. حذف الحرف: ويعني حذف حروف المعاني التي يفيد حذفها إثبات معنى لم يكن وليس القصد هنا حروف الهجاء، ومن ذلك قوله تعالى:﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾(المؤمنون:91). والتّقدير: لو كان معه آلهة لذهب كلّ إله بما خلق [2].

وعليه فإنّ متلقي النّص إذا صادفه اسم مجرور مثلا دون أن يتقدّمه حرفا من حروف الجر، فإنّه يحاول أن يقدّر له حرفا من حروف الجر التي تضفي على العبارات مزيدا من التّماسك.

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 74.

2- نفسه، ص 79، 80.

3.3/. حذف داخل شبه الجملة: مثل قوله تعالى:﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ (الروم:4). وتقديره: من قبل ذلك ومن بعد.

مما ذكره ابن القيّم عن ظاهرة الحذف يمكن القول أنّ الحذف هو تقدير لألفاظ غير موجودة لا نطقا ولا كتابة، وهي في الوقت ذاته تتطلّب وجود دليل لفظي ومعنوي تُفسّر به، وهذه العلاقة بين المحذوف ودليله جعلت من الحذف أحد أهم وسائل الاتّساق النّحوي- لأنّه يقع في الجانب السّطحي للنّص- وظيفته الاتّساقية هي الرّبط بين العناصر التي يتكوّن منها النّص، وهذا يقترب من الإيجاز عند ابن القيّم الذي من محاسنه أنّه يدل على قدرة المتكلّم البلاغيّة التي تمكّنه من تبليغ المقاصد بأقل المجهودات اللّغويّة، وبالتّالي إذا كان للحذف عند ابن القيّم أغراض فإنّ له في علم اللّغة النّصي وظيفة اتّساقية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ ابن القيّم يدرج الحذف داخل شبه الجملة في قسم المحذوفات من الأسماء، أمّا في علم اللّغة النّصي فيعدّ أحد الأنواع المستقلّة للحذف.

3. الرّبط:

جاء الحديث عن الرّبط عند ابن القيّم في مواضع مختلفة، فعالجه في موضع الفصل والوصل، وكذلك في حديثه عن حسن النّسق والرّجوع والاستدراك وغيرها من المواضع ذات الصّلة، كما بيّن معاني بعض حروف العطف في فصل مفرد، وممّا ذكره في هذا الشّأن «أنّ فائدة العطف التّشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، ثمّ من الحروف العاطفة مالا يفيد إلاّ هذا القدر وهو الواو وهو المراد بالذّكر هاهنا»[1]. اقتصر ابن القيّم في هذا القول على الوظيفة التّشريكية للواو، وهو ما

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 185.

يسمّى في لسانيّات النّص بمطلق الجمع الذي تعدّ الواو من أبرز وسائله اللّفظية التي تظهر في البنية السّطحية وتسهم في تماسك النّص وترابطه، بالإضافة إلى وجود علاقات أخرى معنويّة تتمثّل في العلاقات الإسنادية، كعلاقة الفعل بالفاعل، والمبتدأ بالخبر، والمضاف بالمضاف إليه والتّوكيد والوصف، وهو ما ذكره ابن القيّم عندما قسّم العطف على ثلاثة أقسام في قوله: « والعطف والمعطوف عليه على ثلاثة أقسام، الأوّل عطف مفرد على مفرد وهو يقتضي التّشريك فيما يوجب الإعراب، الثّاني عطف الجمل التي في قوّة الإفراد ويقتضي التّشريك أيضا، الثّالث الجمل التي ليست في قوّة المفرد وهي على قسمين: قسم يكون فيه معنى أحد الجملتين لذاته متعلّقا بمعنى الأخرى كما إذا كانت كالتّوكيد لها فلا يجوز إدخال العاطف... الثّاني أن لا يكون بين الجملتين تعلّق ذاتي فإن لم يكن بينهما مناسبة فيجب ترك العطف »[1].

وفي حديثه عن حسن النّسق يقول ابن القيّم أنّ حسن النّسق« هو أن تأتي بكلمات من النّثر أو النّظم متتاليات ومتعاقبات منسوقة بعضها على بعض بحرف العطف. كلّ كلمة إذا أفردت كانت تقوم بمعنى مفرد مستقل، وكل بيت إذا جُرِّد من تلوه استقلّ معناه ولم يفتقر إلى غيره وإن ضُمّ إليه تلوه صارا كأنّهما بيتا واحدا، ومنه في الكتاب العزيز قوله تعالى:﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾(هود:44)»[2]، فإذا كانت الواو تفيد التّشريك بين المعطوف والمعطوف

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 186.

2- نفسه، ص 191.

عليه في الحكم الإعرابي- كما سبق ذكره- فإنّها في هذه الحالة تفيد عطف الجمل بعضها على بعض حسب مقتضيات معانيها البلاغيّة كما جاء في الآية الكريمة من خلال البدء بالأهم ثمّ الذي يليه، وهذا سبب تسميتها "واو النّسق" أي أنّها بالإضافة إلى قيامها بوظيفة العطف بين المباني تنسّق بين المعاني أيضا.

كما تطرّق ابن القيّم إلى نوع آخر من أنواع التّنسيق، وهو تنسيق الصّفات بغير حرف نسق- خلافا لما سبق- و«هو أن تصف الشّيء بصفات عديدة متوالية، إمّا لتعظيمه، وإمّا لتحقيره وإمّا لبيان خصوصية فيه، ومنه في الكتاب العزيز كثير. أمّا في التّعظيم فمثل قوله تعالى:﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾﴾ (الحشر:22). أمّا في التّحقير فكقوله تعالى:﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾﴾(القلم:10-13) »[1]

أي أنّ هذا النّوع من التّنسيق مرتبط بالأغراض البلاغيّة كالتّعظيم والتّحقير... ومثال ذلك اتّصال الصّفة بالموصوف بغير رابط.

وبما أنّ نحو النّص يعدّ امتدادا لنحو الجملة وذلك بعدم تجاهله والأخذ بقواعده، وأنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ المعنى في علم اللّغة النّصي يتحدّد من خلال النّظرة الكلّية للنّص لا من خلال الجملة، فإننا نجد لهذا الامتداد ما يفسّره عند ابن القيّم من خلال تركيزه على بيان أوجه الاختلاف

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 190.

بين معاني "الواو" و"الفاء" و"ثمّ" أثناء ذكره لجمل عطف بعضها على بعض بهذه الأدوات «فمن ذلك قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطۡعِمُنِى وَيَسۡقِينِ ٧٩ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ٨٠ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحۡيِينِ ٨١﴾ (الشّعراء79-81). عطف أوّلا بـ"الواو" لأنّ الإطعام والإسقاء ليس فيهما ترتيب واجب مع أنّ تأخير الإسقاء أولى ولذلك أخّره في الذّكر، وعطف ثانيا بـ "الفاء" إذ لا مهلة بين المرض والشّفاء وعطف بـ "ثمّ" لما بين الإماتة والإحياء من المهلة»[1]. مما سبق يتّضح أنّ "الواو" تفيد التّشريك بين المتعاطفين و"الفاء" تفيد التّشريك مع التّرتيب، و"ثمّ" تفيد التّرتيب مع التّراخي، ولإضفاء مزيدا من الوضوح عن الفروق الموجودة بين هذه الرّوابط التّشريكية فقد فصّل ابن القيّم في هذه الرّوابط اللّغويّة من ناحيتي النّحو والمعنى ضاربا لذلك أمثلة من القرآن الكريم مبيّنا الحالات التي وقعت فيها إحدى الأدوات- السّابق ذكرها- في موضع الأخرى مرجعا ذلك إلى بلاغة القرآن الكريم، ونظرا لما تكتسيه ظاهرة الرّبط من أهمية بالغة وأثر واضح في الاتّساق النّصي، فقد عدّت من أبرز الظواهر التي اهتم بها علم اللّغة النّصي، حيث تناولها علماء النّص وأسهبوا الحديث عن وسائلها اللّغويّة التي تضمن التّرابط والتّماسك بين العناصر السّطحية للنّص وخير مثال على ذلك ما قام به دي بوجراند من تصنيف لعناصر الرّبط حسب وظيفتها في الوصل بين أجزاء النّص، فنجد في حديثه عن مطلق الجمع- وهو أحد أنواع الرّبط- يذكر أنّ الواو من أشهر أدوات هذا النّوع، ومن أنواع الرّبط الأخرى التي ذكرها دي بوجراند نجد الرّبط الاستدراكي الذي يكون بين صورتين من صور المعلومات، وتستعمل فيه أدوات مثل: لكن، بل، مع ذلك. وهذا

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 188.

النّوع من الرّبط أفرد له ابن القيّم قسما أثناء حديثه عن الرّجوع والاستدراك يقول أنّه «من أنواع الاعتراض... وهو على قسمين: الأوّل أن تذكر شيئا وترجع عنه. كقول زهير:

قِف بالدّيارِ التي لَمْ يعفها القِدم بَلى وغيرها الأرواحُ والدّيَمُ.

والقسم الثّاني من الاستدراك وهو أن يبتدئ كلامه بما يوهم السّامع أنّه هجو ثمّ يستدرك ويأخذ في المدح كقول أبي مقاتل الضرير:

لاَ تَقُلْ بُشْرَى ولَكنْ بُشْريان غُرَّة الدَّاعي ويَوم المهرجان »[1].

وفي تعقيبه عن هذين القسمين من الاستدراك ذكر ابن القيّم أنّ النّوع الثّاني غير مستحسن نظرا لما يسبّبه من نفور لدى السّامع مما يجعله يصدّ عن سماعه. كما تحدّث عن الاستثناء الذي يتداخل- إلى حدّ ما- مع الاستدراك لأنّ الاستثناء «هو أن يذكر شيئا ثمّ يرجع عنه أو يدخل شيئا ثمّ يخرج منه بعضه، أما الاستثناء ففي القرآن الكريم كثير فمنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ﴾(المائدة: 03). إلى قوله تعالى:﴿إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِ﴾(الأنعام: 119)»[2]، ونبّه بعد ذلك إلى أنّ الاستثناء في القرآن الكريم موجود بكثرة «أما الرّجوع فلا ينبغي أن يكون في القرآن منه شيء لأنّ المتكلّم به لا يليق بجلاله أن يوصف بالرّجوع عن شيء، وأمّا ما

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 168.

2- نفسه، ص 171.

سوى القرآن ففيه منه كثير من ذلك في الاستعمال قولهم: ليس له عقل إلا ما تقوم عليه به الحجة»[1].

وخلاصة القول أنّ الرّبط في اللّسانيات النّصيّة له وظيفة اتّساقية وهو يمكّن متلقي النّص من تفسير جملة ما بجملة أخرى لاحقة لها أو سابقة عنها، مع توظيف أدوات الرّبط نفسها التي تحدّث عنها البلاغيّون والنّحويون.

4. التّكرار:

حظي التّكرار بأهميّة بالغة عند ابن القيّم ويظهر ذلك في تفصيله الدّقيق لأقسامه وأنواعه فالتّكرار عنده هو «أن يأتي المتكلّم بلفظ ثمّ يعيده بعينه سواء كان اللّفظ متّفق المعنى أو مختلفا أو يأتي بمعنى ثمّ يعيده وهذا من شرطه اتّفاق المعنى الأوّل والثّاني فإن كان متّحد الألفاظ والمعاني فالفائدة في إثباته، وإن كان اللّفظان متّفقان* والمعنى مختلف فالفائدة في الإتيان به الدّلالة على المعنيين المختلفين»[2] فالفائدة من التّكرار في جميع مواضعه هي تأكيد المعاني وتوضيحها وتقريرها في النّفس، والتّكرار حسب ابن القيّم ثلاثة أقسام هي:

1.4/ ما يتكرّر لفظه ومعناه متّحد: وهذا القسم من التّكرار يتطابق مع النّوع الأوّل من التّكرار المحض أو الكلي كما يسميه علماء النّص المحدثين، وهو عند ابن القيّم ينقسم إلى عدّة أقسام بحسب الأغراض التي يؤديها في الكلام كالمبالغة، واتّصال آخر الكلام بأوّله، والتّأكيد مثل

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 171،172.

* وردت في الكتاب "متّفقان" وهذا خطأ نحوي، والأصح هو "متّفقين".

2- نفسه، ص 111.

قوله تعالى:﴿فَلَمَّآ أَنۡ أَرَادَ أَن يَبۡطِشَ بِٱلَّذِي هُوَ عَدُوّٞ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقۡتُلَنِي كَمَا قَتَلۡتَ نَفۡسَۢا بِٱلۡأَمۡسِۖ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ١٩﴾(القصص: 19). وفي هذا يقول ابن القيّم أنّ الله سبحانه وتعالى «كرّر "أن" في أربعة مواضع تأكيدا»[1]. أي أنّ الغرض من هذا التّكرار هو التّأكيد «وقد يكرّر القول طلبا لدوام تذكّر الإرهاب كما كرّر في سورة الرّحمن " فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"»[2] وهذه الأغراض التي ذكرها ابن القيّم تندرج ضمن ما يسمّيه علماء النّص المحدثون بالتّكرار مع وحدة المرجع أي أنّ اللّفظ يتكرّر ليدلّ على المسمى نفسه.

2.4/ ما يتكرّر لفظه ومعناه مختلف: ومثال هذا النّوع ما نجده في قوله تعالى:﴿وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ﴾(البقرة: 36)، ثمّ قال:﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗا﴾(البقرة: 38)، حيث يذكر ابن القيّم عن هذا النّوع من التّكرار قول المتقدّمين فيه أنّه «من باب تكرير اللّفظ لا المعنى لاختلاف الهبوطين، فإنّ الهبوط الأوّل كان من الجنّة إلى سماء الدّنيا والهبوط الثّاني كان من سماء الدّنيا إلى الأرض وفي القرآن العظيم من هذين القسمين كثير»[3]، وبالعودة إلى ما ذكره علماء النّص المحدثون عن التّكرار المحض أو الكلي نجد أنّ النّوع الثّاني منه يتطابق مع ما

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص111.

2- نفسه.

3- نفسه، ص112.

ذكره ابن القيّم عن هذا القسم من التّكرار وهو أنّ المقصود عندهما واحد وهو أنّ يتكرّر اللّفظ ويختلف المعنى أو المسمى، وممّا يدخل تحت هذا النّوع من التّكرار ما ذكره ابن القيّم في حديثه عن التّجنيس الحقيقي، و«هو أن تأتي بكلمتين كل واحدة منهما موافقة للأخرى في الحروف مغايرة لها في المعنى ولم يرد ذلك في الكتاب العزيز إلاّ في آية واحدة وهي قوله تعالى:﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٍ ﴾ (الروم: 55)»[1] وبالتّالي يمكن القول أنّ قسمي التّكرار اللّذين ذكرهما ابن القيّم يندرجان ضمن نوع واحد من أنواع التّكرار في علم اللّغة النّصي وهو التّكرار المحض أو الكلي مع التّفريق بينهما من حيث وحدة المرجع أو اختلافه.

3.4/ ما يتكرّر معناه دون لفظه: وهو ما يعرف في علم اللّغة النّصي بالتّكرار المرادف أي استعمال ألفاظ مختلفة للدّلالة على المعنى نفسه وهذا النّوع من التّكرار يقسّمه ابن القيّم إلى قسمين اثنين أوّلهما ينقسم بدوره إلى نوعين في قوله أنّ تكرار المعنى دون اللّفظ «إمّا أن يكون بين المعنيين مخالفة ما أو لا يكون كذلك، والذي يكون بينهما مخالفة، إمّا أن يكون أحدهما أعم أو لا يكون كذلك»[2]. ثمّ يقدّم ابن القيّم أمثلة عن كلّ نوع حيث يقول:« فأمّا ما يكون أحدهما أعم... فكقوله تعالى:﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ (البقرة:238)»[3]، حيث أمر سبحانه وتعالى بالمحافظة على جميع الصّلوات مع التّأكيد على الصّلاة الوسطى «والغرض بهذا زيادة تأكيد الخاص...، وأمّا الذي لا يكون أحد المعنيين أعم

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص240.

2- نفسه، ص 112.

3- نفسه، ص 112.

فكقول حاطب بن أبي بلتعة – والله يا رسول الله ما فعلت ذلك كفرا ولا ارتدادا عن دين ولا رضى بالكفر بعد الإسلام، وأمّا الذي لا يكون بين المعنيين مخالفة فكقوله تعالى:﴿وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٤﴾(التّغابن:14)»[1]، حيث نجد في الآية الكريمة ثلاثة ألفاظ تدل على المعنى نفسه وهي: تعفوا، تصفحوا، وتغفروا.

هذا النّوع من التّكرار فصّل فيه ابن القيّم أثناء حديثه عن التّجنيس، حيث قسّم التّجنيس إلى قسمين حقيقي ومشبّه بالتّجنيس، فأمّا الحقيقي فقد أدرجناه في التّكرار الذي يتكرّر لفظه ومعناه مختلف، وأمّا المشبّه بالتّجنيس فهو الأقرب إلى شبه التّكرار كما سمي في اللّسانيات النّصيّة، وذلك لارتباطه بالمستوى الصّوتي حيث يؤدي تغير في حرف واحد داخل كلمة ما إلى تغيير معناها مع التّوهم بعدم التّغير بسبب التّقارب بين التّركيبين الصّوتيين مثل(الشّرق والفرق) وهو جناس ناقص يسمّيه ابن القيّم المشبّه بالتّجنيس ويقسّمه إلى تسعة أقسام هي: التّجنيس المماثل، المغاير، تجنيس التّصحيف، التّحريف تجنيس التّشكيل، تجنيس العكس، تجنيس التّركيب، تجنيس التّصريف، تجنيس التّرصيع. وتكمن الاختلافات بين هذه الأقسام في كون بعضها يتعلّق بتركيب الكلمة أو اختلاف تشكيلها وبعضها الآخر يتعلّق بترتيبها أو الاختلاف في أحد حروفها كـ:« تجنيس التّصحيف وهو أن يكون اللّفظ فرقا بين الكلمتين ومنه قوله تعالى:﴿وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ١٠٤﴾ (الكهف: 104)، وتجنيس التّحريف وهو أن يكون الحرف فرقا بين الكلمتين ومنه قوله تعالى:

1- ابن قيّم الجوزية ، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 113.

﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ عَنۡهُ وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُ﴾(الأنعام:26)»[1]، فالتّجنيس لا تكون له فائدة في مستواه الصّوتي فقط ما لم يصاحبه فائدة في معناه أي ارتباط جانبيه اللّفظي والدّلالي، وعليه فإنّ التّكرار بأنواعه المختلفة- وما يؤديه من دور في الرّبط بين عناصر النّصوص ما يجعلها أكثر تماسكا- له جذورا في التّراث البلاغي وهو ما لمسناه عند ابن القيّم من خلال تفصيله الدّقيق لأنواع التّكرار، إلاّ أنّنا بالتّمعن في نظرته للتّكرار والفائدة منه يتبيّن أنّها تختلف عن نظرة علماء اللّغة النّصانيين له إذ أصبح ينظر إلى التّكرار على أنّه أحد أهم وسائل الاتّساق لا إلى ما يؤديه من أغراض.

5. المصاحبة المعجمية:

هي الوسيلة الثّانية من وسائل الاتّساق المعجمي وهي ترتبط عند البلاغيّين أشد الارتباط بالعلاقات المجازيّة، كما نجدها في البديع تتجلى في الطّباق والمقابلة، حيث يذكر ابن القيّم تعريفه للطّباق بأنّه «هو أن يجمع في الكلام بين متضادين مع مراعاة التّقابل بحيث لا يضم الاسم إلى الفعل ولا الفعل إلى الاسم وهو كقوله تعالى:﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا﴾ (التّوبة:82)»[2]، فالتّضاد بين لفظتي (يضحكوا≠ يبكوا، وكثيرا≠ قليلا) له وظيفة اتّساقية عند علماء النّص وهو ما يعرف عندهم بعلاقة التّعارض بين أزواج من الكلمات، وذكر ابن القيّم أنّ أرباب علم البيان قسّموا الطّباق إلى قسمين: لفظي ومعنوي ومما يندرج ضمن القسم المعنوي ما ذكره ابن القيّم في قسم السّلب والإيجاب و«هو أن يوقع الكلام على إثبات شيء وينفه في كلام واحد أو

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 240.

2- نفسه، ص145.

خطبة واحدة أو بيت واحد، وهو في القرآن العظيم كثير... ومنه في الشّعر قول السّموءل بن علياء اليهودي:

ونُنكر إن شئنا على النّاس قولهم ولا يُنكِرون القول حين نَقُول»[1].

فقد اشتمل هذا البيت على شيء وضدّه في لفظتي(ننكر≠ لا ينكرون) وهذا النّوع من الطّباق يسمى طباق السّلب، أمّا طباق الإيجاب فهو الجمع بين اللّفظ وضدّه، أي أنّ طباق الإيجاب يعني التّعاكس بين الألفاظ أمّا طباق السّلب فيعني التّنافي بينهما.

وفي معرض حديثه عن الوجيز بلفظه في قسم الإيجاز والاختصار أعطى ابن القيّم أمثلة جمع فيها بين الطّباق اللّفظي والطّباق المعنوي، منها قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾(النّحل:90)، فالطّباق اللّفظي يظهر في قوله: إنّ الله يأمر وينهى وأمّا الطّباق المعنوي يظهر في علاقة التّضاد بين الألفاظ الثّلاثة الأوائل والثّلاثة الأواخر(العدل والإحسان وإيتاء ذي القربى≠ الفحشاء والمنكر والبغي)، لأنّ الثّلاثة الأوائل من الفعل الحسن والثّلاثة الأواخر من القبيح فطابق بين الحسن والقبيح مطابقة معنوية، فاحتوت الآية على حسن النّسق بين معاني الجمل حيث نجده سبحانه وتعالى قدّم العدل وعطف عليه الإحسان الذي هو جنس عام ثمّ بعد ذلك خصّ منه نوعا خاصا وهو إيتاء ذي القربى[2]، وهذا ما يمكن اعتباره أحد

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد الشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 161.

2- ينظر: نفسه.

أقسام المصاحبة اللّغوية من وجهة نظر علماء اللّغة النّصّيين، وهو ما يعرف عندهم بعلاقة القسم العام.

يرى ابن القيّم أنّ المقابلة هي« ذكر الشّيء مع ما يوازيه في بعض صفاته ويخالفه في بعضها، وقال بعضهم المقابلة أن تضع معاني تريد الموافقة بينها وبين غيرها أو مخالفة فتأتي في الموافق بما وافق وفي المخالف بما خالف وتشترط شروطا وتعدد أحوالا في أحد المعنيين، فيجب أن تأتي في الثّاني بما يوافقه بمثل ما شرطت وعدّدت وفيما يخالفه بأضداد ذلك»[1]، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾(اللّيل:5-10). نجد في الآية الكريمة أنّ ما جاء في المعنى الثّاني منها يوافق ما اشتُرط وعُدِّد وفيما يخالفه بأضداد في المعنى الأوّل، أي أنّ الإعطاء والتّقوى والتّصديق ضد المنع والاستغناء والتّكذيب، فالألفاظ الثّلاثة الأولى تشكّل مجتمعة شرطا لليسرى، والألفاظ المضادة لها شرطا للعسرى، وعن أقسام المقابلة بيّن ابن القيّم أنّها تنقسم إلى ثلاثة أقسام لفظية ومعنوية وفاسدة، فاللّفظية مثل ما ورد في الآية السّابقة والمعنويّة هي «أن يقابل معنى بمعنى مثل قوله تعالى:﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ۝١١٩﴾(طه). وجه المقابلة في هذه الآية أنّ الجوع هو خلو الباطن، والعري خلو الظاهر، والظّمأ

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 147.

احتراق الباطن، والضحى احتراق الظاهر، فقابل الخلو بالخلو والاحتراق بالاحتراق»[1]، وبذلك تختلف المقابلة عن الطّباق الذي «لا يكون إلاّ بضدّين غالبا... والمقابلة تكون غالبا بالجمع من أربعة أضداد، ضدّين في أصل الكلام وضدّين في عجزه وتبلغ إلى الجمع من عشرة أضداد »[2]، كما نقل ابن القيّم رأي ابن الأثير الذي يرى أنّ «الطّباق أحد أنواع المقابلة لأنّه لا يخلو الحال في ذلك من ثلاثة أقسام. إمّا أن يقابل الشيء بضدّه أو بغيره أو بمثله وليس لنا قسم رابع »[3]. وبما أنّ الطّباق أحد أنواع المقابلة فإنّ ذلك يعني أنّنا في الطّباق نقابل الشيء وضدّه بألفاظ متعدّدة.

مما سبق يظهر أنّ ابن القيّم من العلماء الذين أدركوا ظاهرة المصاحبة اللّغويّة- كما يطلق عليها عند بعض علماء اللّغة المحدثين- وتنبّه إليها وإن لم يسمّها بهذا الاسم، ممّا يعني وعيه بفائدة المصاحبة بين ألفاظ اللّغة ويتجلى ذلك من خلال تفصيله في الحديث عن الطّباق وأنواعه والمقابلة وغير ذلك ممّا يرتبط بظاهرة المصاحبة اللّغويّة التي لا تقلّ أهمّيتها في علم اللّغة النّصي عمّا ذكره ابن القيّم، فقد أوكل لها في علم اللّغة النّصي آداء وظيفة اتّساقية تساعد في الرّبط بين عناصر النّص، حيث تساهم في توثيق العلاقات الأفقيّة بين الكلمات والجمل سواء كانت متقاربة أم متباعدة.

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 148.

2- نفسه، ص 148.

3- نفسه، ص148.

II. **الانسجام:**

يعتمد هذا المعيار على تضافر مجموعة من العناصر السّطحية والعناصر المعنويّة التي تحقّق الاستمرار الدّلالي، والانسجام في علم اللّغة النّصي لا يختلف عمّا ذهب إليه ابن القيّم لا تسمية ولا مفهوما. كما أنّنا نجد في حديثه عن بعض القضايا كالتّناسب وحسن التّخلص، براعة الاستهلال، حسن المطالع والمبادئ والمؤاخاة ما يقترب من مفهوم الانسجام، لأنّ هذه القضايا كلها تساعد على استمرار الدّلالة، والانسجام عند ابن القيّم هو«أن يأتي الكلام سهل المساق عذب المذاق حسن الاتّساق منحدرا في الأسماع كتحدُّر الماء المنسجم حتى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون موقعا في النّفوس وعذوبة في القلوب ما ليس لغيره مع بعده من التّصنع، وأكثر ما يقع غير مقصود كمثل الكلام الموزون الذي تأتي به الفصاحة ضمن النّثر عفوا كأنصاف أبيات وقعت في أثناء الكتاب العزيز وفي السّنة»[1]، فإذا كان الاتّساق يهتم بالعلاقات الشّكلية في ظاهر النّص فإنّ الانسجام أعمق منه لاتّصاله بالبنية العميقة للنّص، ولهذا أولى اللّسانيين النصانيين عناية كبيرة به لأنّه يرتبط بالنّص وبمنتجه ومتلقّيه إلاّ أنّه أكثر ارتباطا بالمتلقي ذلك أنّ هذا الأخير له دور محوري في الرّبط بين الدّلالات التي يحملها النّص وتساعده على ذلك ثقافته القبلية وكذا إلمامه بمعلومات لها علاقة بالنّص الذي يتلقّاه.

ومن القضايا التي أشار إليها ابن القيّم والتي لها علاقة بالانسجام- كما ذكرنا سابقا- نجد:

1/ التّناسب: وهو أكثر آليات الانسجام تحقيقا للنّصيّة وهو عند ابن القيّم يعني «ترتيب المعاني المتآخية التي تتلاءم ولا تتنافر والقرآن الكريم كلّه متناسب ولا تنافر فيه ولا تباين... المناسبة عند أرباب هذا الشّأن على قسمين معنويّة ولفظيّة، فالمعنويّة أن يبتدئ المتكلّم بمعنى ثمّ يتمم كلامه بما

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 219.

يناسبه في المعنى دون اللّفظ»[1] ولعلّ أعظم النّصوص التي تظهر فيها ظاهرة التّناسب هي نصوص القرآن الكريم وهو ما يظهر عند ابن القيّم في تمثيله بالقرآن الكريم أثناء حديثه عن التّناسب مبيّنا الصّلة التي تربط بين بعض آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى:﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾﴾(آل عمران: 126)، وقوله تعالى:﴿ إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦ﴾(آل عمران: 160)، فالآيتان رغم تباعد موقعيهما داخل السورة إلاّ أنّ هناك تماثل معنوي بينهما ما يضفي مزيدا من التّماسك المعنوي بين أجزاء السورة وهذا التّرابط والتّلاحم يمكن أن نجده بين السور وليس بين الآيات فقط.

2/ **المؤاخاة**: وهذه القضيّة مرتبطة أشدّ الارتباط بقضيّة التّناسب لأنّ كلتيهما تركّز على التّوافق وعدم التّباين، فالمؤاخاة تكون في الألفاظ والمعاني «ويكون للكلام بها رونق لأنّ النّفس يعرض لها عند الشعور شيء يطلع إلى مناسبة فلا يرد إلاّ بعد تشوّف ولا كذلك المباين فلذلك يُقبح ذكر الشّيء مع مُباينه في المعنى المذكور فيه ولذلك قبح قول الكُميت:

أم هل ظَعائن بالعَلياءِ رافعة وقد تَكَامَلَ منها الدّل والشّنب»[2].

وأكّد ابن القيّم أنّ التّباين في المعاني مستقبح، لذلك فإنّنا لو تأمّلنا القرآن الكريم لوجدناه منزّها من ذلك أمّا «التّباين في المباني ليس بمستقبح وقد ورد في القرآن العظيم منه كثير »[3]، وهذا التّركيز

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 87،88.

2- نفسه، ص 93.

3- نفسه، ص 94.

على ضرورة التّوافق بين المعاني يوحي لنا بوعي عميق عند ابن القيّم بمبدأ الانسجام الذي يضمن الاستمرار الدّلالي بين معاني المباني اللّغوية، وترتبط هذه القضيّة بمعيار المقصديّة عند علماء اللّغة النّصيين، حيث لا يتأتى للمتكلّم تبليغ مقاصده ما لم يكن هناك توافقا بين المعاني المتضمّنة في كلامه.

3/ براعة الاستهلال (حسن المطالع والمبادئ، وحسن التّخلص): نجد في حديث ابن القيّم عن هذه القضيّة ما يجعل منها ذات صلة وثيقة بمبدأ الانسجام، حيث يندرج ضمن هذا الموضوع ما ذكره عن حسن المطالع وكذا حسن المقطع. فبراعة الاستهلال عنده هي أن « يذكر الإنسان في أوّل خطبته أو قصيدته أو رسالته كلاما دالا على الغرض الذي يقصده ليكون ابتداء كلامه دالا على انتهائه... وشرطه أن لا يبتدئ بشيء يُتطيّر منه كقول الأخطل:

إذا متّ ماتَ الجُود وانْقَطَع النّدى ولمْ يَبقَ إلاّ من قليل مصرّد»[1].

وهذا يرتبط بما ذكره ابن القيّم في حديثه عن حسن المطالع والمبادئ، لأنّ هذا النّوع من براعة الاستهلال «دليل على جودة البيان وبلوغ المعاني إلى الأذهان فإنّه أوّل شيء يدخل الأذن وأوّل معنى يصل إلى القلب وأوّل ميدان يجول فيه تدبّر العقل»[2]، وهذا لا يفي بالغرض الذي يقصده المتكلّم ما لم ترتبط بداية الكلام بنهايته. ونهاية الكلام أو ما يعرف عند ابن القيّم بحسن المقطع هو «أن يختم المتكلّم كلامه بكلام حسن السّبك بديع المعنى، فإنّه آخر ما يبقى في الذهن ولأنّه ربما حفظ من دون سائر الكلام فيتعيّن أن يجتهد في رشاقته وحلاوته وجزالته وجميع خواتم سور

1- ابن قيّم الجوزية الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 139.

2- نفسه، ص137.

القرآن في غاية الحسن ونهاية الكمال لأنّها بين أدعية، ووصايا، وفرائض، وقضايا، وتحميد وتهليل إلى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنّفوس بعدها تطلّع ولا إلى ما يعقبها تشوّف »[1] وهذا يعني أنّه ينبغي للمتكلّم أن يجعل مطلع كلامه متناسبا ومتلائما مع نهايته ليكون الكلام دالا على غرض وموضوع المتكلّم الذي هو آخذ في التّعبير فيه. من كلام ابن القيّم يتّضح أنّ التزام المتكلّم بحسن المطلع في بداية كلامه وحسن المقطع في نهايته هو بمثابة خطّة يتبعها المتكلّم لتبليغ مقاصده إلى المتلقي، وهنا يظهر تأثّير المتلقي على المنتج وتحكّمه في الانسجام بين معاني النّص من خلال مراعاة المنتج لأحوال المتلقي، وهذه المُراعاة من المنتج وما تمثّله من التزام بشروط المقبوليّة لدى المتلقي هي التي تنتج لنا بنية نصيّة تتوفّر فيها معايير تعرف في علم اللّغة النّصي بمعايير النّصيّة.

4/ الانتقال من فن إلى فن: وهذا الانتقال بين بداية الكلام ونهايته لا يتأتى إلاّ بالانتقال السّلس بين المعاني فينتقل من معنى إلى معنى آخر جاعلا الأوّل سببا إلى الثّاني فتأتي بذلك المعاني متماسكة مشكّلة بنية واحدة، وهذا ما يتطابق مع مفهوم الانسجام من وجهة نظر اللّسانيين النّصانيين فالتّخلص عند ابن القيّم «(أمّا الأوّل) فقال علماء علم البيان التّخلص هو أن يأخذ المؤلف في معنى من المعاني فبينما هو فيه إذ أخذ في معنى آخر غيره وجعل الأوّل سببا إليه فيكون بعضه آخذا برقاب بعض من غير أن يقطع المؤلف كلامه ويستأنف كلاما آخر بل يكون جميع كلامه كأنّما أفرغ إفراغا (وأما الثّاني) فمن شرطه أن يكون انتقاله من فن إلى فن ببديع

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 138.

وحسن رصف ووجازة لفظ ورشاقة معنى ليكون الذي انتقل إليه أقرب إلى القلب وأعلق بالنّفس من المعنى الذي انتقل عنه»[1].

أجمل ابن القيّم من خلال تناوله لهذه القضايا(الانسجام، التّناسب، المؤاخاة، براعة الاستهلال، حسن التّخلص، حسن المبادئ والمقطع) ما يمكن أن يُدلّ به على مفهوم الانسجام كمعيار نصي عند علماء علم اللّغة النّصي، فالانسجام يتحقّق دلاليا بواسطة علاقات قائمة بين أجزاء النّص وهي في النّص القرآني تتمثّل في علاقات السور بعضها ببعض أو علاقة أجزاء السورة الواحدة بعضها ببعض أي علاقة فواتح السور بخواتمها، وهي نظرة شاملة تتعدّى حدود الجملة إلى النّص، وبالتّالي فإنّ ما أورده ابن القيّم فيما يخص مفهوم الانسجام يندرج ضمن معايير النّصيّة ويدخل في تعريف النّص بمفهومه الحديث.

III. القصديّة:

تعني القصديّة عند علماء اللّغة النّصيين أحد المعايير الأساسية التي تقوم عليها النّصيّة وهذا المعيار مرتبط بمنتج النّص والهدف الذي يعمل من أجل الوصول إليه، وهو مرتبط أشدّ الارتباط بمعياري الاتّساق والانسجام، فالقصد الذي يسعى منتج النّص إلى بلوغه يُساهم في اتّساق النّص وانسجامه، ونلمس هذا المبدأ عند ابن القيّم من خلال حديثه عن "الاستدراج" الذي يعني عنده «التّوصل إلى حصول الغرض من المخاطَب والملاطفة له في بلوغ المعنى المقصود من حيث لا يشعر به، وفي ذلك من الغرائب والدّقائق ما يونق السّامع ويطربه، لأنّ بناء صناعة التّأليف عليه ومنشأها»[2]، وبما أنّ النّص سواء تكوّن من عدد كبير من الجمل أم من جملة واحدة

1- ابن قيّم الجوزيّة، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 140.

2- نفسه، ص212.

أم من كلمة واحدة لا يخلو من أنّه يحمل في طيّاته قصدا، فقد استشهد ابن القيّم في هذا الشّأن ببعض الآيات القرآنية منها قوله تعالى:﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾﴾(مريم: 41، 42). إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا ﴿٤٥﴾﴾ (مريم:45)، وفي تعقيبه عن قوله تعالى نجد أنّ ابن القيّم يربط بين كيفية ترتيب المتكلّم لكلامه، وبيّن الهدف الذي يصبو إلى تبليغه من وراء ذلك بقوله أنّ «هذا الكلام يهزّ أعطاف السّامعين ويبهج نفوس المتأملين فعليك أيّها المترشح لهذه الصّناعة إمعان النّظر في مطلوبه وترداد الفكر في أثنائه واتّخاذه قدوة لك ونهجا تعتقبه ألا ترى حين أراد إبراهيم أن ينصح أباه ويعظه فيما كان متورّطا فيه من الخطأ العظيم الذي عصى به أمر العقل كيف رتّب الكلام معه في أحسن سيّاق وانتظام مع استعمال المجاملة واللّطف واللّين والأدب الجميل والخلق الحسن مستصحبا في ذلك نصيحته»[1]، حيث نلمس تطابقا بين مفهوم الاستدراج عند ابن القيّم ومفهوم القصديّة ومالها من ارتباط بالاتّساق والانسجام عند علماء النّص المحدثين، إلاّ أنّ مفهوم القصديّة عند علماء النّص المحدثين يرتبط بالفكرة التي يحملها النّص ككل باعتباره وسيلة متابعة للوصول إلى الغاية، فالنّص يمكن أن يحمل عدّة مقاصد تشكّل مجتمعة المقصد الرّئيس وهو ما يعرف في الدّراسات التّداولية بفعل الكلام الكلي، وأفعال الكلام الجزئية، ولا يتحقق لمنتج النّص

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 212.

تحقيق مقصده إلاّ بإضفاء صفتي الاتّساق والانسجام على نصّه حتى يلقى قبولا من متلقّيه وبذلك يتحقّق معيار المقبوليّة.

IV. المقبولية:

ويقصد بها هنا موقف متلقي النّص إزاء إنتاج ما، وما يبديه من استحسان له وثمّة إشارات كثيرة عند ابن القيّم تركّز على هذا الأمر، ما يعني درايته وعنايته به كحديثه عن حسن المطالع والمبادئ وتأثير ذلك على المتلقي ومدى استحسانه له، وكذلك في حديثه عن التّهذيب الذي يعني به «تخليص الألفاظ من ثقل العجمية وهجنة الحوشية وفظاظة النّبطية وأن يترك الكلام عذب المساق حسن الاتّساق قريبا من فهم السّامع عذب المساغ في اللّهوات والمسامع يدخل الأذن بغير إذن ويتصور معناه في العقل بدقيق التّدبر ولطيف التّفكّر»[1]، حيث يحرص ابن القيّم على عدم التّكلف في الكلام وضرورة أن تكون الألفاظ بسيطة حتى لا تنفر منها أذن السّامع وتلقى قبولا لديه ولم يغفل في الوقت ذاته إشارته لمبدأي الاتّساق والانسجام وقد مثّل لهذا النّوع من الكلام بالقرآن الكريم الذي «اتّسقت ألفاظه واستُحكمت معانيه وحسُن رونقه وعظُمت حلاوته وطلاوته لا تملّه الأسماع مع كثرة ترداده ولا تنفر منه الطّباع مع إبراقه وإرعاده بل هو الذي أُحكمت آياته وفُصّلت وكملت معانيه في ألفاظه وحُصّلت وأُحكمت أحكامه وأُصّلت»[2]. فابن القيّم وإن لم يصرّح بكلمة نص إلاّ أنّنا نجد في حديثه هذا إشارة إلى النّص وبعض معايير نصيّته كالاتّساق والانسجام والمقبوليّة، بالإضافة إلى استخدامه لفظ التّنقيح وهو قريب من التّهذيب حيث يقول في هذا الشّأن أنّه «على كلّ ناظم وناثر أن لا يملي قصيدة أو رسالة أو خطبة حتى يتلمّحها بعين بصيرته ويقدح

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 218.

2- نفسه، ص218.

لها زناد فكرته وقريحته ويهذّب ألفاظها ويحقّق معانيها ويحسن مساغها ويؤسّس مبانيها»[1]، ونظرا للتّداخل الموجود بين معياري القصديّة والمقبوليّة وارتباط كل منهما بمعياري الاتّساق والانسجام فإنّنا نجد لهذا الأمر إشارة عند ابن القيّم من خلال حديثه عن براعة الاستهلال حيث يذكر في هذا الصّدد أنّ براعة الاستهلال «هي أن يذكر الإنسان في أوّل خطبته أو قصيدته أو رسالته كلاما دالا على الغرض الذي يقصده ليكون ابتداء كلامه دالا على انتهائه... وشرطه أن لا يبتدئ بشيء يُتَطيّر منه»[2]، ففي تركيز ابن القيّم على أهمية العناية بابتداء الكلام، والابتعاد عن كلّ ما من شأنه أن يجعل المتلقي يتطيّر منه ما يوحي بوجود نظرة عن نصّ تتوفّر فيه أغلب مقوّمات النّصيّة. وهذه النّظرة عند ابن القيّم تقترب إلى حدّ كبير من النّظرة النّصيّة المتكاملة عند علماء اللّغة النّصانيين لأنّ رغبة منتج النّص في تبليغ مقاصده، واهتمامه باستمرار التّواصل مع المتلقي يحتّم عليه ضرورة المحافظة على المعايير النّصيّة التي تضمن ذلك، كما يجب عليه ألاّ يتجاهل متلقيه وأن يعمل من أجل الرّفع من مستوى الاتّصال بينه وبين المتلقي وبذلك تتحقّق الإعلاميّة وهي أحد مقوّمات النّصيّة.

V. الإعلاميّة:

وتُسمّى الإخباريّة وتعدّ أحد المعايير النّصية، وهي ترتبط بما يحمله النّص من معلومات من حيث توقّعها أو عدم توقّعها من قبل المتلقي الذي يحدّد درجة الإعلاميّة وهذا المعيار النّصي نجد ما يشير إليه عند ابن القيّم في حديثه عن الغرابة والظرافة والسّهولة، فالغرابة عنده هي «أن يكون المعنى مما لم يسبق إليه على جهة الاستحسان فيقال ظريف وغريب إذا كان عديم المثال أو

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 219.

2- نفسه، ص 139.

قليله والقرآن العظيم كله سهل ممتنع ألفاظه سهلة ومعانيه نادرة وأسلوبه غريب قد مازجت القلوب عذوبته وحلت في العيون طلاوته وراق في الأسماع سماعه واستقر في الطباع انطباعه فلهذا لم يُسأم على ترداده ولم تمله النّفوس على دوام إيراده فكل آية منه حسنة المساق وكل كلمة منه عذبة المذاق وكل معنى منه دقّ ورق»[1]، وهذا يعني أنّ الغرابة ترتبط بالمعاني لا بالألفاظ، فكلّما كانت الألفاظ سهلة ومعانيها غامضة أدى ذلك إلى حيرة المتلقي نتيجة لتوارد عدّة تأويلات لهذا اللّفظ وهذه الكثرة في التّأويلات أو كما يسمّيها دي بوحراند " البدائل" ترفع من درجة الإعلامية، وكلّما قلّت البدائل انخفضت درجتها، وقد مثّل ابن القيّم للغرابة في المعاني بالقرآن الكريم الذي وصفه بـ"السّهل الممتنع" وكذلك أشعار العرب مبيّنا أنّ القرآن الكريم سهل الألفاظ نادر المعاني، غريب الأسلوب وهذه الإشارة إلى الغرابة في الأسلوب تعدّ تلميحا من ابن القيّم إلى النّص لأنّ الأسلوب لا يظهر في الألفاظ أو الجمل وإنّما يظهر في أكثر من ذلك، والإعلاميّة أو الإخباريّة لا يُشترط فيها الغرابة لأنّ أي نص يحتوي على معنى أولي(كفاءة إعلاميّة محدّدة)، وهناك بعض النّصوص التي تقبل عدّة تأويلات بالإضافة إلى معناها الأولي، هذه التّأويلات تتكوّن لدى المتلقي بسبب غموض هذه النّصوص وغرابة معانيها، لذلك فإنّ النصوص التي تحمل معلومات مألوفة في معناها وفي طريقة التّعبير عنها، وفي كيفية تقديمها للمتلقي هي نصوص ذات كفاءة إعلاميّة منخفضة والعكس. إنّ الغرابة في المعاني والأساليب التي تحدّث عنها ابن القيّم تقترب بشكل كبير من الإعلاميّة في اللّسانيات النّصيّة، لأنّ الغرابة التي تحدث عنها، وعدم التّوقع عند اللّسانيين النّصانيين كلاهما يرفع من درجة الإعلاميّة، بالإضافة إلى أنّ عدم التّوقع يحدث نتيجة الغرابة في المعاني والأساليب

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 172.

VI. التّناص:

لم يستعمل ابن القيّم مصطلح التّناص، إلاّ أنّنا نجده قد استعمل أسماء أخرى لبعض القضايا البلاغية التي تقترب في مفهوماتها من التّناص بمفهومه المتداول في علم اللّغة النّصي ومن هذه المفاهيم نجد الاقتباس والتّضمين والتّلميح والتّفقير، فالاقتباس عند ابن القيّم هو «أن يأخذ المتكلّم كلاما من كلام غيره يدرجه في لفظه لتأكيد المعنى الذي أتى به أو ترتيب فإنْ كان كلاما كثيرا أو بيتا من الشّعر فهو تضمين وإن كان كلاما قليلا أو نصف بيت فهو إيداع»[1]، ونبّه ابن القيّم إلى أنّ الاقتباس ليس في القرآن الكريم منه شيء إلاّ ما حكاه سبحانه وتعالى من أقوال المخلوقين وأودعه في القرآن الكريم وقدّم ابن القيّم أمثلة عن ذلك وذكر أنّ مثل ذلك في القرآن الكريم كثير «مثل قوله تعالى حكاية عن قول الملائكة ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ (البقرة: 30)... وقوله سبحانه وتعالى حكاية عن قول اليهود والنّصارى ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾(البقرة: 113)»[2]. كما أشار ابن القيّم إلى نوع آخر يندرج ضمن الاقتباس وهو «ما أُودع في القرآن من اللّغات الأعجمية مثل قوله تعالى:﴿ إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾(الأنبياء: 98). وهي لغة للحطب بالحبشة وكالقسطاس وهو الميزان باللّغة

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 117.

2- نفسه، ص 118.

الرّومية، والفردوس وهو البستان... ومن اللّغة الميسية " الكف، والسّاق، والفراش، والوزير"... ومن اللّغة الفارسية المحكية "الإبريق، والسّندس، والياقوت، والزّنجبيل"»[1]، وفي معرض حديثه عن هذا النّوع نبّه ابن القيّم إلى مسألة الاختلاف في هذه الألفاظ بين مقرّ بأعجمية هذه الألفاظ وبين منكر لذلك وأكّد أنّ ما ورد في القرآن الكريم إنّما هو «بعض آيات وكلمات من التّوراة وغيرها من كلام الله عزّ وجل فأشبه التّضمين والإيداع من ذلك قوله تعالى:﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ ﴾(المائدة: 45)»[2]، وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ ابن القيّم يستعمل الاقتباس والتّضمين بالمعنى نفسه دون تفريق بينهما.

كما تحدّث عن التّضمين في الشّعر حيث يقول «وأمّا التّضمين في الشّعر فلا يخلو إمّا أن يكون البيت المُضمّن مشهورا أو غير مشهور فإن كان مشهورا لم يحتج إلى تنبيه عليه أنّه من كلام غيره لأنّ شهرته تغني عن ذلك، وإن كان غير مشهور فلا بد من تنبيه على أنّه ليس من شعره»[3]. وحسب ابن القيّم فإنّ الكلام المُضمّن في الشّعر يمكن أن يكون نصف بيت أو بيتا كاملا كما يمكن أن يكون بيتين كاملين من الشّعر، وهذا في حالة ما إذا كان الكلام المُضمّن في الشّعر مأخوذ من كلام شاعر آخر، أمّا إذا كان الكلام المُضمّن مأخوذ من القرآن الكريم سواء ضُمّن في الشّعر أم في النّثر، فإنّ ذلك «مما قد نهى عنه جلّة العلماء وأفاضل الفقهاء الأتقياء وكرهوا أن يُضمّن كلام الله تعالى شيئا من ذلك أو يستشهد به في واقعة من الوقائع كقولهم لمن جاء وقت

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 118.

2- نفسه، ص 118.

3- نفسه.

حاجتهم إليه- ثمّ جئت على قدر يا موسى- وأشباه ذلك لأنّ ذلك كله صرف لكلام الله عن وجهه وخروج له عن المعنى الذي أُريد به... وأوحش من ذلك وأعظم منه في الشّعر قول الشّاعر:

يَسْتَوجِبُ العفو الفتى إذا اعترف بما جَنَاهُ وانْتَهى عمَّا اقتَـــرفْ

لقوله قــُل للّذيــن كـــَـــفَرُوا إنْ يَنْتَهوا يُغْفر لَهم مَا قَدْ سَلَف »[1].

فقد ضمّن الشّاعر في البيت الثّاني الآية الثّامنة والثّلاثون من سورة الأنفال، وهذا ممّا سموه اقتباسا من القرآن، و«هذا وما أشبهه ممّا يعدُّونه من الفصاحة والبلاغة وهو ممّا ينبغي أن تعاف النّفوس مساغه، وهو مندرج في التّحريم لما فيه من عدم الإجلال لكلام الله عزّ وجل والتّعظيم... وقد رخّص بعض أهل العلم في تضمين بعض آيات القرآن في خطبهم ومواعظهم وأكثر ما استعمل ذلك الشّيخ ابن نباتة وابن الجوزي وقد استعمله كثير من النّاس»[2]، وهذا وإن لم يفرّق ابن القيّم بين الاقتباس والتّضمين خلال حديثه عن الاقتباس من الشّعر ومن القرآن، فإنّنا نلمس تفريقه بينهما- نوعا ما- أثناء حديثه عن التّلميح الذي يعني عنده «أن يشير في فحوى الخطاب إلى مثل سائر أو شعر نادر أو قصّة مشهورة من غير أن يذكره... وقد يسمّى أخذ بعض ألفاظ المثل اقتباسا وإيراد المثل كما هو تضمينا»[3]. كما تحدّث ابن القيّم عن التّفقير الذي يقترب في مفهومه إلى حدّ كبير من مفهوم التّلميح، والتّفقير عنده «هو أن يأتي في البيت ذكر نكتة أو بيت أو رسالة أو خطبة أو

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 120.

2- نفسه، ص 120،121.

3- نفسه، ص 122،123.

غير ذلك فيومئ إليها الشّاعر أو النّاثر مثل قوله تعالى:﴿ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ ﴾ (الرّحمن: 56)، فإنّ امرأ القيس أومأ إليه بقوله:

من القَاصِرات الطّرف لَوْ دبّ محول من الذّر فوق الأنف منها لأثرا»[1].

ومعنى هذا أنّ هذه القضايا البلاغيّة التي تحدّث عنها ابن القيّم من اقتباس أو تضمين أو تلميح أو تفقير هي التي يمكن أن نسمّيها المظاهر التّناصية التي تندرج تحت مفهوم التّناص وما يحويه من أقسام متعدّدة، وهذا ما يفسّر وعي ابن القيّم بظاهرة التّناص بمعناها النّصي الحديث، ويمكن إرجاع عدم استعماله لمصطلح التّناص لعدم اهتمامه بهذه الظّواهر البلاغيّة في إطارها النّصي المعروف حاليا واهتمامه بها في إطارها الجملي فقط، كما أنّ حديثه عن هذه الظواهر حمل في طيّاته إشارات إلى ما تكتسبه هذه الظواهر البلاغيّة من أبعاد فنّية وثقافيّة وهذه الأبعاد مرتبطة بالسّياق الذي ورد فيه الكلام المُقتبس والسّياق الذي يستعمل فيه الكلام المُقتبس، وهذا ما يعرف ضمن معايير النّصية بمعيار المقام أو المقاميّة الذي له علاقة وطيدة بجل المعايير النّصيّة الأخرى.

VII. **المقامية:**

تعدّ المقامية المعيار السّادس من معايير النّصيّة ونظرا لعدم استعمال ابن القيّم لمصطلح "مقام" وكذا عدم استعماله لأيّ مصطلح آخر يقترب مفهومه من هذا المفهوم، ونظرا لوجود علاقة وطيدة بين هذا المعيار وبقيّة المعايير النّصيّة الأخرى فقد ارتأينا جعله في المرتبة السّابعة حتى يتسنّى لنا ربطه ببقيّة المعايير النّصيّة الأخرى، فإذا كان المقام أو المقاميّة من العوامل التي تُساهم في تحديد دلالة النّص من منظور اللّسانيات النّصيّة فإنّنا نجد المقام مرتبطا بكل معيار على حدة،

1- ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 217.

إذ لا يمكن الحديث عن معيار القصديّة دون الحديث عن المقام، فالمتكلّم يرتّب كلامه بحسب مقتضيات المقام والقصد الذي يهدف إلى تبليغه باعتبار الغاية من مرتكزات المقام، ويرتبط المقام بمعيار المقبولية في كون الكلام لا تكون له مقبولية لدى السّامع ما لم يكن مُطابقا لمقتضى الحال، أما ارتباطه بمعيار الإعلاميّة فيظهر من خلال تحكّم المقام في تحديد الألفاظ والمعاني والأسلوب الذي يستعمله المتكلّم وتأثيره على تأويل الكلام لدى المتلقي. وأمّا ارتباط المقام بمعيار التّناص فيتحدّد عند ابن القيّم في حديثه عن الاقتباس والتّلميح والتّقفير، فالمتكلّم لا يُضمِّن كلاما ليس له في كلامه إلاّ عندما يقتضي المقام ذلك كالتّأكيد مثلا، ومثال ذلك أيضا الأمثال الشّعبية والحكم وغيرها من الأعراف والطّقوس التي يلمّح إليها المتكلّم في أثناء حديثه أو بنقلها كما هي.

فإذا كان المقام معيارا من المعايير التي تتحدّد بها نصّية النّص فإنّه عند ابن القيّم يظهر في ارتباطه بكل قضيّة من القضايا التي تحدّث عنها والتي تعدّ صورا تراثية للمعايير النّصيّة الحديثة. كما أنّ البلاغة في مفهومها هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ملخّص الفصل الثّاني:

بعد تحليلنا في هذا الفصل للقضايا البلاغيّة الواردة في كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزية، والتي تعدّ في علم اللّغة النّصي بمثابة معايير تقوم عليها النّصيّة يمكننا إيجاز أهم النّتائج المتوصّل إليها في هذا الفصل فيما يلي:

- يُسمي ابن القيّم الاتّساق "السّبك" وهو يعني تعلّق الكلام بعضه ببعض من أوّله إلى آخره ذاكرا وسائله (الإحالة، الحذف، الرّبط، التّكرار، المصاحبة اللّغوية) بتسميات مختلفة في بعض الأحيان، وفي مواضع متفرّقة، ووسيلة الاتّساق التي لم ترد عند ابن القيّم هي" الاستبدال".
- أنّ الانسجام عند ابن القيّم هو نفسه في علم اللّغة النّصي، ويتّصل هذا المعيار بالبنية العميقة للنّص، بالإضافة إلى تطرُّق ابن القيّم إلى قضايا أخرى ذات صلة بمعيار الانسجام مثل: التّناسب، حسن التّخلّص، براعة الاستهلال، حسن المطالع والمبادئ، والمؤاخاة، والانتقال من فن إلى فن.
- تحدّث ابن القيّم عن مفهوم القصديّة في حديثه عن الاستدراج، وهي ترتبط إلى حدّ كبير بمعياري الاتّساق والانسجام، وتعني القصديّة أو الاستدراج الهدف الذي يسعى المتكلّم إلى تبليغه.
- وردت المقبولية عند ابن القيّم في أثناء حديثه عن التّهذيب، وحسن المطالع والمبادئ وبراعة الاستهلال، وهي ترتبط بمعياري الاتّساق والانسجام، وتعني المقبولية ما يُظهره المتلقي من استحسان إزاء نّص ما ومدى قبوله له.

- ارتبط مفهوم الإعلامية عند ابن القيّم بالغرابة في المعاني، والظّرافة والسّهولة في الألفاظ، وتقاس الإعلامية بدرجات من قِبل المتلقي الذي يحدّد درجتها بالنّظر إلى ما يحمله الكلام من معنى من حيث الجدّة وعدم التّوقع.
- لم يستخدم ابن القيّم مصطلح "التّناص" وإنّما استخدم مصطلحات أخرى خلال حديثه عن بعض القضايا البلاغية التي حملت في طيّاتها المفهوم الحديث للتّناص، وهذه المصطلحات هي: الاقتباس، والتّضمين، والتّلميح، والتّفقير، ويرجع عدم استعماله لمصطلح التّناص إلى عدم اهتمامه بهذه القضيّة في إطارها النّصي.
- رغم أنّ ابن القيّم لم يستعمل مصطلح " المقام"، إلاّ أنّه من خلال حديثه عن القضايا السّابق ذكرها يتبيّن أنّ هذا المعيار له صلة بكل المعايير الأخرى التي تتحقّق بها النّصيّة في علم اللّغة النّصي.

خاتمة: الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلّم، نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا البحث المتواضع أما بعد:

يشكّل مفهوم النّص وكذا المعايير التي تتحقّق بها نصّيته محور الدّرس النّصي الحديث وقد حاولنا في بحثنا هذا أن نقدّم تحليلا لتلك المقوّمات من خلال بعض القضايا البلاغيّة الواردة في كتاب "الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيّم الجوزيّة" للبحث عمّا إذا كان لهذه المعايير جذورا معرفية في التّراث البلاغي عند العرب، وقد خَلُصَ بحثنا هذا إلى عدد من النّتائج أبرزها:

1_ أنّ كتاب الفوائد المشوّق انطوى على مفاهيم وأفكار تقترب إلى حدّ بعيد مع ما أقرّته الدّراسات النّصيّة الحديثة وذلك رغم عدم تصريح ابن القيّم بمصطلح نص، إلاّ أنّه من خلال تفحُّص أفكاره ندرك وعيه بذلك، وأنّ أفكاره تنطوي على قدر كبير من الإشارات النّصيّة.

2_ أنّ استقراء الأفكار البلاغيّة التي أوردها ابن القيّم تؤدي بالباحث إلى اكتشاف أنّ هناك تطابقا من حيث المفهوم بين معايير النّصيّة والقضايا البلاغية الواردة في هذا الكتاب.

3_ لا يمكن اعتبار القضايا والمفاهيم البلاغيّة الواردة في هذا الكتاب بمثابة جهود تنظيرية حاملة لمفهوم النّصيّة إذا ما قارنّاها مع المفاهيم والأسس التي قام عليها الدّرس النّصّي الحديث لاسيما من حيث الوظيفة، ذلك أنّ ابن القيّم ينظر إلى هذه القضايا من حيث أغراضها البلاغيّة، أمّا في الدّرس اللّساني الحديث فيُنظر إليها من حيث وظائفها النّصيّة.

4_ أنّ تأثر علماء اللّغة العرب المحدثين بالأفكار البلاغيّة الواردة في التّراث العربي جعلتهم يُرجعون كلّ جديد في الدّرس اللّغوي الحديث إلى التّراث العربي وحتى وإن صحّ ذلك فإنّه لا يمكننا أن ننفي المجهودات الغربيّة وما وصلت إليه من تطوّرات في هذا المجال.

وأخيرا نقول إنّ الدّرس اللّساني النّصي قدّم ولا يزال يقدّم الكثير للدّراسات اللّغويّة الحديثة بعد أن تجاوز الجملة إلى الفضاء النّصي الشّامل، وهذا ما أدى إلى محاولة البحث عن بعض الأسس التي تدور في فلك الدّراسات النّصيّة من المصادر التّراثية العربيّة على اعتبار أنّ الثّقافة العربية هي ثقافة النّص.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم.

I. المعاجم.

1. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط3، 1989م.
2. باتريك شارودو ودومينيك مانغونو، معجم تحليل الخطاب، تر. عبد القادر المهيري وحمود صمود، دار سيناترا، تونس، (د.ط)، 2008م.
3. الجرجاني الشّريف، التّعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط2، 2003م.
4. دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر. محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م.
5. الزّمخشري محمود بن عمر، أساس البلاغة، تع. محمّد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت (لبنان)، ط1، 2003م.
6. ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات، تر. عبد القادر فهيم الشيباني سيدي بلعباس (الجزائر)، ط1، 2007م.

II. الكتب.

1. ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، تح. محمد بدر الدّين النّعساني مطبعة السّعادة، مصر، ط1، 1327هـ.
2. ابن كثير، البداية والنّهاية، مكتبة المعارف، بيروت (لبنان)، ط7، 1988م.
3. أبو زيد بكر بن عبد الله، ابن قيّم الجوزية حياته آثاره موارده، دار العاصمة للنّشر والتّوزيع المملكة العربية السّعودية، ط1، 1412هـ.

4. أبو زيد نصر حامد، مفهوم النّص- دراسة في علوم القرآن-، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء (المغرب)، ط6، 2005م.

5. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح. أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة (مصر)، ط3، 1992م.

6. جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللّسانيات النّصيّة، الهيئة المصرية للكتاب مصر، (د.ط)، 1998م.

7. جون ماري سشايفر، العلاماتية وعلم النّص، تر. منذر عيّاشي، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء (المغرب)، ط1، 2004م.

8. حجازي محمود فهمي، مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة (مصر)، (د.ط)، (د.ت).

9. خطابي محمد، لسانيات النّص– مدخل إلى انسجام الخطاب-، الكركز الثّقافي العربي، ط1 1991م.

10. الدّمشقي ابن العماد، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، تح. عبد القادر الأرناؤوط ومحمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت (لبنان)، ط1، 1992م.

11. روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، ط1، 1998م.

12. روبرت دي بوجراند، ودريسلر، مدخل إلى علم لغة النّص، تر. إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، دار الكاتب، ط1، 1992م .

13. الزّناد الأزهر، نسيج النّص- بحث فيما يكون به الملفوظ نصّا-، المركز الثّقافي العربي، بيروت (لبنان)، ط1، 1993م.

14. السّد نور الدين، الأسلوبية وتحليل الخطاب (دراسة في النّقد العربي الحديث)، دار هومه للطّباعة والنّشر، الجزائر، (د.ط)، 2010م.

15. الصّبيحي محمد الأخضر، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، الدّار العربية للعلوم (د.ط)، (د.ت).

16. العسكري أبو هلال، الصّناعتين، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط2، 1989م.

17. عفيفي أحمد، نحو النّص- اتجاه جديد في الدّرس النحوي-، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (مصر)، ط1، 2001م.

18. فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللّغة النّصي، تر. فلاح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، الرّياض (السعودية)، (د.ط)، 1999م.

19. كريستيفا جوليا، علم النّص، تر. فريد الزّاهي، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء (المغرب) (د.ط)، (د.ت).

20. كلاوس برينكر، التّحليل اللّغوي للنّص، تر. بحيري سعيد حسن، مؤسّسة المختار، القاهرة (مصر)، ط2، 2010م.

III. الأطروحات.

1. بخولة بن الدين، الإسهامات النّصيّة في التّراث العربي، أطروحة دكتوراه، إشراف. محمد ملياني، جامعة وهران (أحمد بن بلّة)، الجزائر، 2015م/ 2016م.

IV. المجلاّت.

1. نادية رمضان النّجار، علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، مجلة علوم اللّغة، القاهرة (مصر)، مج09، العدد 02، 2008م.

2. مدلل نجاح، ظاهرة التّناص في الخطاب الشّعري الحديث- ديوان عولمة الحب عولمة النّار- أنموذجا، مجلة علوم اللّغة العربية، جامعة الوادي، العدد 04، مارس 2012م.

3. مصلوح سعد، نحو أجرومية للنّص الشّعري- دراسة في قصيدة جاهلية-، مجلة فصول، دار المنظومة، مصر، مج 10، العدد01 و02، 1991م.

فهرس الموضوعات: **الصّفحة.**

مقدّمة:.....2_4.

تمهيد:.....5_7.

الفصل الأوّل: مفهوم النّص ومعاييره.....9_35.

المبحث الأوّل: مفهوم النّص لغة واصطلاحا.....9.

1/ مفهوم النّص عند العرب القدامى.....9.

2/ مفهوم النّص عند الغربيين المحدثين.....13.

3/ مفهوم النّص عند العرب المحدثين.....15.

4/ مفهوم النّصيّة.....16.

المبحث الثّاني: معايير النّصيّة. .....17.

I. **الاتّساق** .Cohesion .....18.

1.1/ **الاتّساق النّحوي**.....18.

1.1.1/ الإحالة .Reference .....19.

2.1.1/ الاستبدال.Substitution.....22.

3.1.1/ الحذف.Ellipsis.....22.

4.1.1/ الرّبط.Junction.....23.

2.1/ **الاتّساق المعجمي**.....24.

1.2.1/ التّكرار .Recurrence .....25.

2.2.1/ التّضام.Collocation .....26.

II. الانسجام.Cohesion..... 29

III. القصدية .Intentionality.....30.

IV. المقبولية .Acceptability.....30.

V. الإعلامية .Informativity.....31.

VI. المقامية .Situationality.....32.

VII. التّناص .Intertextuality.....33.

ملخّص الفصل الأوّل.....35.

الفصل الثّاني: دراسة تطبيقية لمعايير النّصيّة في كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان..... 36_74.

المبحث الأوّل: نبذة عن حياة ابن قيّم الجوزية.....37.

1/ سيرة ابن القيّم.....37.

2/ تقديم الكتاب.....41.

المبحث الثّاني: معايير النّصيّة في كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان.....42.

I. **الاتّساق**.....42.

1. الإحالة.....42.

2. الحذف.....44.

3. الرّبط.....46.

4. التّكرار.....51.

5. المصاحبة اللّغوية.....55.

II. الانسجام.....59.

III. القصديّة.....63.

IV. المقبوليّة.....65.

V. الإعلاميّة.....66.

VI. **التّناص**.....68.

VII. **المقاميّة**.....71.

ملخّص الفصل الثّاني.....73.

خاتمة.....75.

قائمة المصادر والمراجع.....77.